الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية : العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ميدان :العلوم الاقتصادية ،تجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير شعبة : العلوم الاقتصادية

تخصص : إدارة أعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

من إعداد الطلبة:

حميداني احلام

لابد زهرة

تحت عنوان :

الحوكمة و دورها في محاربة الفساد المالي و الإداري

دراسة ميدانية_ ONAB_ وحدة الرحوية

نوقشت علينا امام اللجنة المكونة من:

د. خياطي مخطار	(أستاذ مساعد – جامعة ابن خلدون تيارت –)	رئيسا
د. بلقربوز مصطفى	(أستاذ محاضر – جامعة ابن خلدون تيارت –)	مشرفا ومقررا
د. لعروس لخضر	(أستاذ محاضر – جامعة ابن خلدون تيارت –)	مناقشا

السنة الجامعية :2023/2022

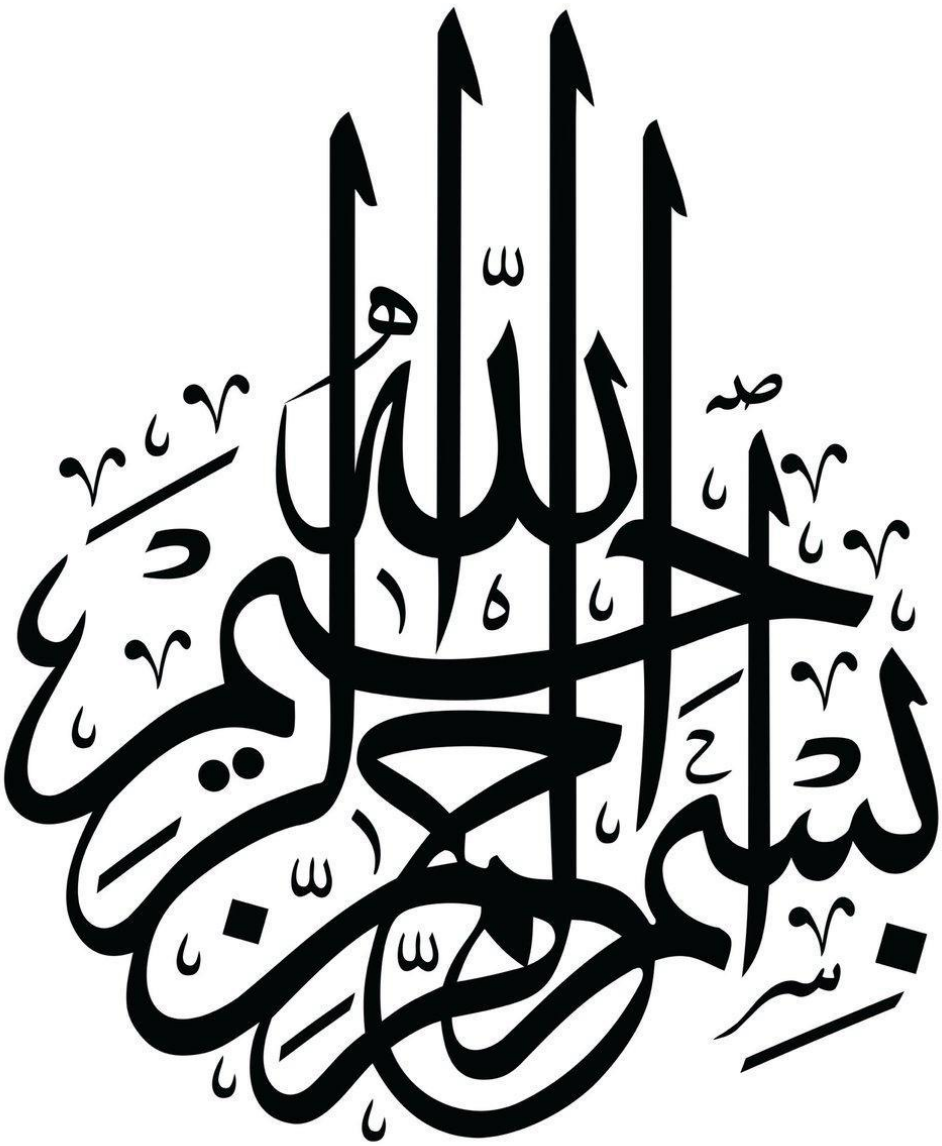
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

فرحتي اليوم كبيرة فانا أتوج بالنجاح والتخرج فأهدي تخرجي إلى من تعبو وداسوا على الشوك من أجلي و أزاحو من طريقي إلى امي وأبي الغاليين وإلي زوجي واخواتي و إلى كل من ساندني ودعا لي في ضهر الغيب

أهدي تخرجي الى ابنت أختي الغالية "ضحى "و زميلاتي بمشوار الدراسي "مكاوي حليمة " "كواشي امال "اللتان شاطرت معهم تفاصيل ايامي وذكرياتي إلى كل من يستحق كل التقدير والاحترام مؤطر الفاضل "بلقربوز مصطفى "

حميداني أحلام

إهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير

البرية محمد عليه الصلاة والسلام

إلى من ارضعتني لبن الحنان، وسقتني ماء الحياة، إلى من تطيب أيامي بقربها،

ويسعد قلبي بهنائها، إلى أغلى كائن في الوجود....أمي.

إلى أبي الفاضل الشامخ المكارم والراسخ الفاضل، الحريص علي، رؤوف بي رحيم،

سندي المتين وأنيسي المعين.

إلى دفئ البيت وسعادته كل من أخي وأخواتي،

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد،

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي في الدراسة وصديقاتي العزيزات،

إلى من كان دعما وسندا دائما لي،

إلى كل هؤلاء وباسمي معاني الحب والوفاء أهدي هذا العمل.

لابد الزهرة

الشكر و العرفان

قبل كل شيء، أحمد الله عز وجل الذي أنعمني بنعمة العلم، ووفقني إلى بلوغ هذه الدرجة و أقول "اللهم لك الحمد حتى ترضى، و لك الحمد إذا رضيت، و لك الحمد بعد الرضى".

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور المشرف " بلقربوز مصطفى "على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع درستنا في جوانبها المختلفة.

كما نشكر كثيرا جميع أساتذة قسم علوم التسيير و بالأخص من ساعدونا في هذا البحث.

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى اعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تقييم ومناقشة هذه المذكرة

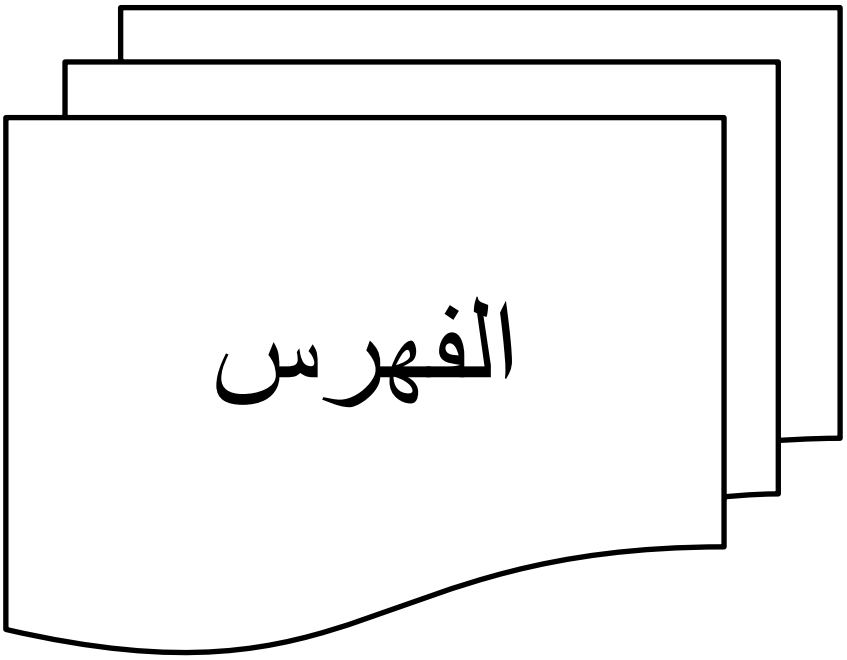
الفهرس

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة	
الفصل الأول : الأدبيات النظرية	6
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات	8
المطلب الأول: نشأة وتطور حوكمة الشركات	8
المطلب الثاني :خصائص ومبادئ حوكمة الشركات	10
المطلب الثالث :أهمية وأهداف حوكمة الشركات	14
المبحث الثاني :الإطار النظري للفساد المالي والإداري	17
المطلب الاول :تعريف الفساد المالي والإداري	17
المطلب الثاني :مظاهر الفساد المالي والإداري	19
المطلب الثالث :أسباب الفساد المالي والإداري	20
المبحث الثالث :أثر آليات حوكمة الشركات على الفساد المالي والإداري	22
المطلب الأول :الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات	22
المطلب الثاني :أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي **والإداري**	25
المطلب الثالث :أثر الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري	26
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني :دراسة ميدانية	29
تمهيد	30
المبحث الأول :عموميات حول وحدة التغذية الأنعام بالرحويةONAB	31
المطلب الأول :تعريف المؤسسة	31

المطلب الثاني :أهداف المؤسسة ومهامها	31
المطلب الثالث :دراسة الهيكل التنظيمي للوحدة	33
المبحث الثاني :الطريقة والأدوات	35
المطلب الأول :الطريقة الدراسة	35
المطلب الثاني :أدوات الدراسة	36
المطلب الثالث: النتائج المتعلقة بصدق وثبات الأداة	38
المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج	38
المطلب الأول: عرض ومناقشة النتائج	38
المطلب الثاني: مناقشة نتائج واختبار الفرضيات(العلاقة الارتباطية)	51
المطلب الثالث: مناقشة نتائج واختبار الفرضيات(الأثر)	54
خلاصة الفصل	56
الخاتمة	58
النتائج	58
الاقتراحات	59
آفاق الدراسة	60
المراجع	62
الملاحق	65
الملخص	80

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول(01)	مستوى الوسط الحسابي المرجح	37
الجدول(02)	معامل الاختبار ألفا كرونباخ	38
الجدول(03)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	38
الجدول(04)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	39
الجدول(05)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	41
الجدول(06)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	42
الجدول(07)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	44
الجدول(08)	تقييم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات	46
الجدول(09)	تقييم الآليات الخارجية لحوكمة الشركات	48
الجدول(10)	تقييم الفساد المالي والإداري	49
الجدول(11)	تقييم متغير الفساد من ناحية كل بعد	50
الجدول(12)	تقييم متغير الفساد	51
الجدول(13)	معامل ارتباط المتغيرين الآليات الداخلية والفساد المالي والإداري	52
الجدول(14)	معامل ارتباط المتغيرين الآليات الخارجية والفساد المالي والإداري	53
الجدول(15)	معامل ارتباط حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري	54
الجدول(16)	معامل انحدار الآليات الداخلية على الفساد المالي والإداري	54
الجدول(17)	معامل انحدار الآليات الخارجية على الفساد المالي والإداري	55
الجدول(18)	معامل انحدار حوكمة الشركات على الفساد المالي والإداري	56

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل(01-01)	خصائص حوكمة الشركات	12
الشكل(01-02)	أهمية حوكمة الشركات	16
الشكل(02-01)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	33
الشكل(02-02)	توزيع العينة حسب الجنس	39
الشكل(02-03)	توزيع العينة حسب العمر	40
الشكل(02-04)	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	42
الشكل(02-05)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	43
الشكل(02-06)	توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي	45

قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق
01	استمارة استبيان
02	معامل ارتباط ألفا كرونباخ
03	توزيع أفراد العينة حسب الجنس
04	توزيع أفراد العينة حسب العمر
05	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي
06	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية
07	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي
08	تقييم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات
09	تقييم الآليات الخارجية لحوكمة الشركات
10	تقييم الفساد المالي والإداري
11	معامل ارتباط المتغيرين الآليات الداخلية والفساد المالي والإداري
12	معامل ارتباط المتغيرين الآليات الخارجية والفساد المالي والإداري
13	معامل ارتباط حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري
14	معامل انحدار الآليات الداخلية على الفساد المالي والإداري
15	معامل انحدار الآليات الخارجية على الفساد المالي والإداري
16	معامل انحدار حوكمة الشركات على الفساد المالي والإداري

قائمة الاختصارات

الاختصار	الشرح	الترجمة
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
OECD	Organisation for Economic Coopération and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ONAB	Office National de l’Alimentation du Bétail	الديوان القومي لأغذية الأنعام
SPSS	Statistical analysis program for the social sciences	برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية

المقدمة

تناولت الابحاث الأخيرة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء، في ظروف الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية والمصرفية التي شهدتها العديد من الدول وخاصة الشركات، وتعود أهم أسباب هذه الأزمات الى ضعف تطبيق سياسات الافصاح وضعف الرقابة وتتبع الحاجة الأصلية لحوكمة الشركات وتعود أهم أسباب هذه الأزمات الى ضعف الرقابة، وتتبع الحاجة الأصلية لحوكمة الشركات الفصل بين الملكية والادارية في الشركات العامة والخاصة ، فأصبحت من الموضوعات الملحة على جدول أعمال الشركات حيث رجعت عدة انهيارات الى انتشار الفساد المالي والإداري داخل الشركات، وذلك بسبب سوء الإدارة وعدم القدرة على توليد التدفقات النقدية ، إضافة الى غياب الافصاح والشفافية من خلال إخفاء المعلومات التي تعبر عن صدق الاوضاع المالية للمؤسسة، وأهم من ذلك هو غياب أخلاقيات ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق .الأمر الذي دفع الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأثرها على الأداء المالي والإداري للمؤسسة، حيث بدأت مختلف الدول تدرك الدور الجيد الذي تلعبه حوكمة الشركات في التأثير على الأداء المالي للمؤسسة.

أولا: الاشكالية الدراسة

1/الاشكالية الرئيسية:

بناء على ما سبق يمكن صياغة اشكالية الموضوع الرئيسية كما يلي:

ما مدى تأثير حوكمة الشركات على الفساد المالي والاداري بوحدة أغذية الأنعام بالرحوية O.N.A.B ؟

بناء على الاشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة التالية :

1. ما المقصود بحوكمة الشركات.
2. ماهي خصائص حوكمة الشركات.
3. كيف يؤثر الافصاح والشفافية على الأداء المالي للمؤسسة.
4. ماهي أسباب الفساد المالي والإداري.

ثانيا: الفرضيات

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تطرقنا لوضع الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري.
2- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحوكمة الشركات على الفساد المالي والإداري.

ثالثا: أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1. الوقوف على الجوانب الفكرية والأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات.
2. التعرف على أسباب الفساد المالي والإداري.
3. التعرف على مبادئ حوكمة الشركات.
4. مدى تأثير حوكمة الشركات على الفساد المالي والإداري.

رابعا: أهمية البحث تستمد الدراسة أهميتها من عدة جوانب أهمها:

يتمثل بخطورة الفساد المالي والإداري وما يتركه من آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني والمجتمع بأسره، تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة وكون أسسها ومبادئها وآلياتها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى العالمي بصفة عامة وعلى المستوى المحلي بصفة خاصة، وإن الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقاتها يؤدي الى تحقيق قدرة كبيرة من الشفافية والعدالة وكذلك منح حق مساءلة الشركة التأكد من أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية والاستفادة منه.

خامسا: أسباب الدراسة

هناك عدة أسباب للدراسة كالآتي:

- **أسباب شخصية :**

-يتمثل في كونه هذا البحث له علاقة ارتباطية بمجال التخصص.

- **أسباب معنوية :**

-كون هذا الموضوع من أهم المواضيع الهامة على المستوى المحلي والدولي.

-الرغبة في اثراء المكتبة الجامعية بمعلومات حول موضوعنا هذا كمرجع للأبحاث المستقبلية.

سادسا: حدود الدراسة

المجال المكاني : تمت هذه الدراسة بالرحوية لدراسة دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والاداري.

المجال الزمني :يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي اجريت فيه الدراسة والمقدرة بأسبوع كمدة تم فيها توزيع الاستبيانات على المستجوبين واسترجاعها.

سابعا: منهج البحث والأدوات المستخدمة

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في هذا البحث من الفصل الأول وكذلك المنهج التاريخي في المبحث الثاني من نفس الفصل لأنه الأسلوب الأنسب لتناول الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فقد تم الاعتماد المنهج التحليلي الذي كان من خلاله الدراسة الميدانية عن طريق توزيع استبيان الدراسة ومقابلة بعض الموظفين من أجل جلب المعلومات اللازمة للخروج بنتائج حاسمة للدراسة.

ثامنا: الدراسات السابقة :هناك العديد من البحوث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري ويمكن ذكر الدراسات السابقة كما يلي:

- دراسة (صليح بوجادي 2018 /2017) بعنوان "آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري" ، حيث تناولت الطالبة موضوع الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته ودراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفقه الإسلامي ، وما يتميز به من خصائص مبرزة وكذلك عوامل وأسباب ظهوره واستشرائه. كما تضمنت الدراسة أيضا جرائم الفساد المالي والإداري المنصوص عليها في القانون 01/06 المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والتعرف بكل جريمة من وأركانها والعقوبة المقدرة لها.

دراسة (بوراس بودالية 2022/2021) بعنوان" آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد الإداري والمالي" حيث هدفت هذه الدراسة توضيح أثر حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري ، والرغبة في التقليل من المخاطر وتفادي الانهيارات والفضائح المالية التي المت بالاقتصاد العالمي بما احتوت عليه من فساد اداري ومالي. وهدفت هذه الدراسة كذلك من إجراء التطبيق الجيد والسليم لقواعد ومبادئ حوكمة الشركات التي تنوعت جهات اصداراتها من منظمات دولية وهيئات أسواق المال.

- دراسة (لخضر لعروس 2017): "دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه في العلوم التجارية ،

- حيث تناول الباحث في بحثه تحليل آليات حوكمة الشركات في مكافحة الغش المالي والمحاسبي ، التي تنتشر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

حيث اعتبر أن مظاهر الغش المالي والمحاسبي تنتشر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبدرجات متفاوتة. ويعد غش تضخيم الفواتير واستخدام وسائل المؤسسة و الأغراض الخاصة من الأساليب الأكثر انتشارا.

تاسعا: صعوبات البحث تم التعرض لمختلف الصعوبات في هذا البحث المتواضع ومن بينها نذكر:

- عدم توفر المكاتب الجامعية على مراجع ذات صلة مباشرة بالموضوع.
- عدم الجدية في الرد على الاستبيان أثناء عملية المقابلة الشخصية من بعض المستجوبين في المؤسسات محل الدراسة.

عاشرا: هيكل البحث بغرض دراسة الموضوع تم تقسيمه إلى فصلين، تضمنت المقدمة تلخيصا للبحث، اختبار الفرضيات وعرض أهم النتائج، وأعقبت ببعض التوصيات بناء على النتائج المتوصل إليها في الخاتمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول بعض الأدبيات النظرية في تحديد مفهوم حوكمة الشركات ومفهوم الفساد المالي والإداري، أما الفصل الثاني فتناولنا الدراسة الميدانية حيث شملت الدراسة على عينة مؤسسة لأجل تقييم حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري ، وذلك بالاعتماد على محددات الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات والفساد المالي والإداري.

تم عرض نتائج الدراسة و مناقشتها لاستخلاص النتائج وبعض التوصيات .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

تمهيد:

زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات يرجع الى العديد من العوامل لعلها وجود خلل في آليات الرقابة والمتابعة مما أدى الى فقدان للمستثمرين الثقة في التقارير المالية المنشورة لتلك الشركات، كذلك أدى انفصال الإدارة عن الملكية في الشركات.

لقد اظفرت الجهود التي قامت لها المنظمة والهيئات الدولية الى إصدار مجموعة من المبادئ لتسهيل عملية تطبيق محتوى حوكمة الشركات و معالجة هذه الاختلالات ومن ثم حماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة لهذا سوف نتناول في هذا الفصل الاطار النظري لحوكمة الشركات من خلال المفهوم، الخصائص، المبادئ، الأهداف والأهمية لحوكمة الشركات.

المبحث الأول : الاطار النظري لحوكمة الشركات.

لقد زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من أهم الركائز الاقتصادية الحديثة وتتمثل القواعد الموضوعية والإدارة من خلال مجلس الإدارة من أجل حماية كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع المؤسسة وتنظيم العلاقات القائمة مع الإدارة.

ومن خلال ما تقدم لابد الإحاطة بمفهوم حوكمة الشركات من تعريف لغوي واصطلاحي وخصائص ،مبادئ ، أهداف وأهمية.

المطلب الأول :النشأة والتطور ومفهوم حوكمة الشركات

أولا: نشأة وتطور حوكمة الشركات

لقد ظهرت الحاجة الى حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، خلال العقود القليلة الماضية لعدة اعتبارات منها ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002، وتزايدت أهمية حوكمة الشركات نتيجة اتجاه كثير من دول العالم الى التحول الى النظم الاقتصادية الرأسمالية، والتي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات، وذلك من أجل تحقيق معدلات مرتفعة متواصلة من النمو الاقتصادي.

كما أدى اتساع حجم المشروعات الى فصل الملكية عن الإدارة، وأخذت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت الى أسواق المال، مما أدى الى تزايد انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات الى انفصال الملكية عن الإدارة، مما أدى الى إضعاف آليات الرقابة على تصرفات المديرين. والى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية، من أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات.

ثم توالت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي "إينرون"، "ورلد كوم" في الولايات المتحدة في عام2001،وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بحوكمة الشركات.

وبفعل الأزمات المالية التي اجتاحت الشركات العملاقة عام2002، تم تشخيص أسباب هذا الانهيار، والتي منها العبث، والغش، والأخطاء المحاسبية، والمعلومات الداخلية الخفية، والتطوير، وتدني أخلاق إدارة المنظمات ومكاتب التدقيق العالمية.

ونتيجة لذلك فقد المجتمع الثقة في الأنظمة الادارية والرقابية والمحاسبية، مما أثر على قرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبورصات العالمية الاخرى، وصدر قانون ساربين أوكسلي في الولايات المتحدة، والذي يركز على حماية المستثمرين، من خلال تفعيل المراجعة والمساءلة القانونية.

وكذلك في العام2002 أصدر المجتمع الأوروبي توصيات مفادها أ نه توجد توصيات تجاوزت وجوب عدم قيام المدقق القانوني بعملية التدقيق، وذلك إذا كانت هناك أية علاقة مالية أو تجاوز أو توظيف أو أية علاقات أخرى، والتي يمكن أن يستنتج الطرف الثالث العقلاني بأن مثل هذه العلاقة يمكن أن تؤثر على استقلالية المدقق، بالإضافة الى بعض التوصيات المفصلة.

وفي عام2003 تم صدور تقرير هيقز، والذي يتحدث عن دور وفاعلية أعضاء مجالس الإدارة غير التنفيذيين، وفي العام نفسه أصدر معهد التمويل الدولي مبادئ الحوكمة للدول النامية.

وفي عام 2004 تمت مراجعة مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما تم تبني تلك المبادئ من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في العام نفسه.

كما صدرت المجموعة التوجيهية لحوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تحدثت عن الحوكمة على أنها "**نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل و إطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المستشارين في الشركة، مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة** "، تقارير بشأن الشركات في الدول الأعضاء، وأهم ما اكدت عليه التقارير تشكيل لجنة التدقيق, وتحول بعض الدول الأوربية وأمريكا اللاتينية وآسيا الى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث طبق الإتحاد الأوربي معايير المحاسبة الدولية عام2005م، مع استمرارية التنسيق لتطبيق معايير الإفصاح والإبلاغ المالي، كما أن هيئة الأوراق المالية الأمريكية أصدرت قواعد جديدة لتقوية استقلال لجان التدقيق.

وامتد هذا الاهتمام الى كثير من الدول النامية في مخلف أنحاء العالم، ففي المملكة العربية السعودية تم إصدار لائحة حوكمة الشركات في المملكة عام2006م.

ومن خلال هذه النظرة التاريخية، يتضح لنا أن تطور حوكمة الشركات في الغالب يأتي كعلاج للأزمات التي تحدث، وبالتالي فإننا إذا تمكنا من ايجاد حوكمة قوية، واستطعنا تطبيقها بشكل فعال، فإننا نحصل على اقتصاديات أكثر استقرار أو على الأقل سوف نخفف من حدة الأزمات التي من الممكن حدوثها[1].

[1]-تامر خميس ،اتجاهات تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في ضوء التشريعات ذات العلاقة، دار تويتة للنشر والتوزيع، مصر، 2019، ص110-113.

ثانيا: مفهوم حوكمة الشركات

يشير مفهوم حوكمة الشركات بشكل عام الى القوانين و القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات و العمال و الموردين و الدائنين و المستهلكين من ناحية أخرى)[1].

- **المفهوم اللغوي والاصطلاحي للحوكمة:**

1. **المفهوم اللغوي** : هي كلمة انجليزية corporate covernance وكلمة corporate تعني الشركة وكلمة covernance معناها الحاكمة من الأحكام و الحاكمية ومعناها التحكم أو الحكم أي السيطرة على الأمور داخل المؤسسة ،أي منعه من الفساد.
2. **المفهوم الاصطلاحي** : هي الاطار الذي يمارس في الشركة وجودها والتركيز على علاقة الموظفين و أعضاء مجلس الإدارة ،مساهمين ،أصحاب المصالح، وجهات الرقابة وآليات تفصيل الأطراف[2].

ثالثا: تعريف حوكمة الشركات

هي اجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة المنظمة مثل المساهمين ...الخ) لتوفير اشراف المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة [3].

حسب مؤسسة التمويل الدوليIFC: تعرف حوكمة الشركات على أنها " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD): " بأنها مجموعة العلاقات التي تربط بين كل من إدارة المؤسسة ومجلسها الإداري ومساهميها و الأطراف الاخرى ذات المصلحة"[4].

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ حوكمة الشركات

1- **خصائص حوكمة الشركات** : من خلال مجموعة من المفاهيم التي اعطيت للحوكمة نجدها تتميز بمجموعة من خصائص.

- ✓ الانضباط : أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- ✓ الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

[1]-محمد مهدي عابدين ، الحوكمة في الشركات والبنوك ودورها في ضبط أعمالها والرقابة عليها، دراسة تحليلية، اجرائية، تطبيقية، دار محمود ،مصر ، ص19.

[2]-ناصر عبد الحميد ،حوكمة الشركات في أسواق الناشئة ،مركز الخبرات المهنية للإدارة ، بميك ، 2014م، ص 44-45.

[3]-طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات ، المفاهيم ، مبادئ ، التجارة متطلبات ، دار الجامعية ،مصر ، 2007، ص11.

[4]-خلف الله ين يوسف، زيتوني كمال، دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر، العدد1 ،2019، مجلة جديد الاقتصاد، ص188.

- ✓ الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات و ضغوطات غير لازمة للعمال.
- ✓ المسائلة: هي امكانية تقيم وتقديم أعمال مجلس الإدارة التنفيذية.
- ✓ المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي مصلحة في المنشأة.
- ✓ العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة .
- ✓ المسؤولية الاجتماعية: أي النظر الى الشركة كمواطن[1].

[1]-بغو محمد الصغير ،أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة GPLام البواقي ،مذكرة ماستر أكاديمي ،العلوم المالية والمحاسبية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي،,2018،ص04.

الشكل (1-2) خصائص حوكمة الشركات :

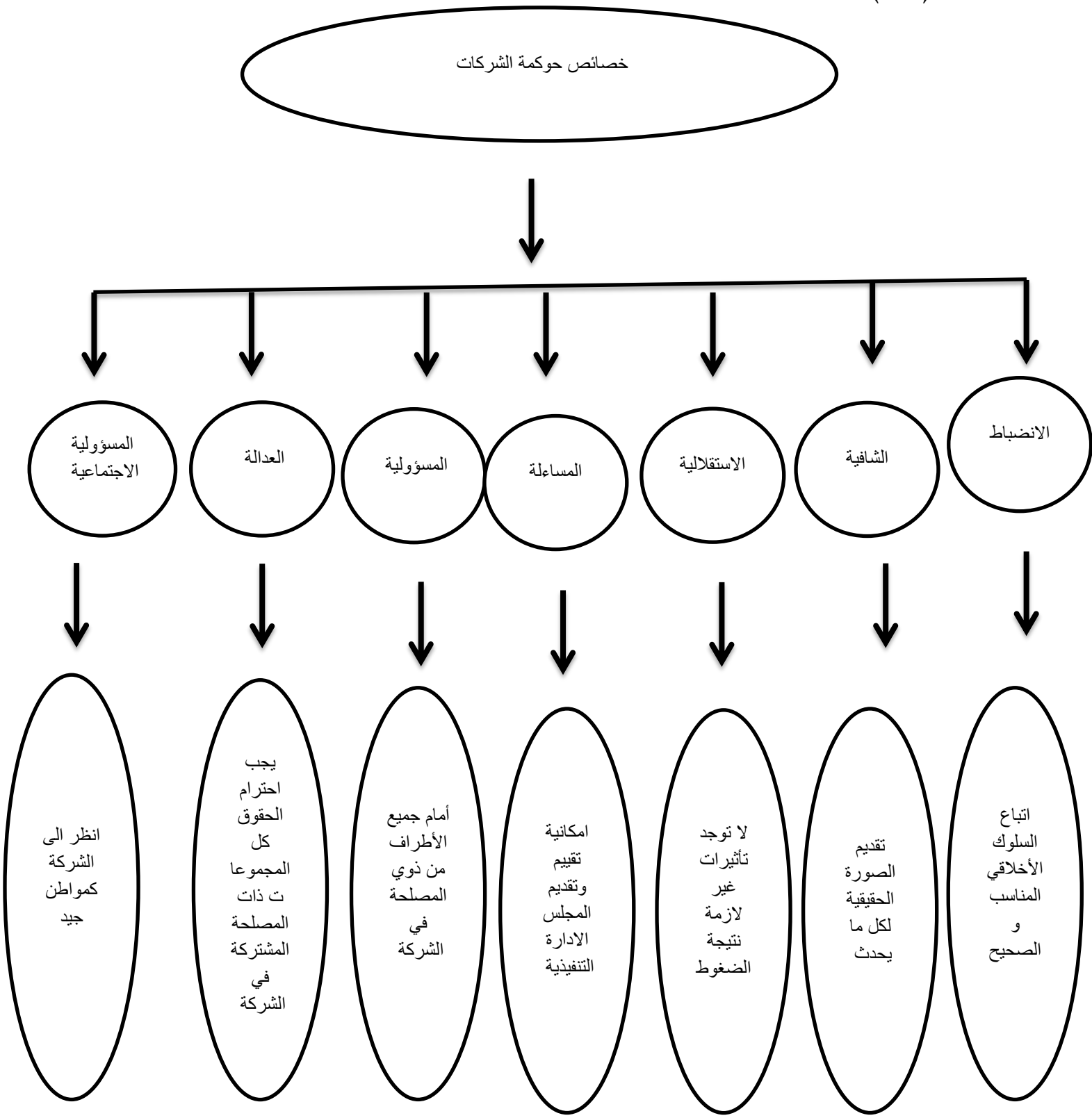

مصدر: طارق عبد العال حماد " حوكمة الشركات "، الدار الجامعية مصر، 2005،ص23.

2- **مبادئ حوكمة الشركات :** مبادئ حوكمة الشركات طبقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD):

اصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD اجتماعها وزاريا عام 1999 يشمل مجموعة من المبادئ حوكمة الشركات ،اعتمدت تلك المبادئ من البنك وصندوق النقد الدولي وتضمنت عدت تقارير للمنظمة لوضع مجموعة من قواعد كما يلي:

- **مبدأ توافر اطار فعال لحوكمة الشركات :** يجب أن يكون نظام حوكمة الشركات متناسق مع أحكام القوانين وتعزيز شفافية الاسواق وكفاءتها وأن يوضح تقسيم المسؤوليات فيها بين السلطات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية [1].
- **مبدأ حقوق المساهمين :** تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي :
  - أ- تأمين أساليب تسجيل الملكية.
  - ب- نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
  - ت- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.
  - ث- الحصول على حصص من أرباح الشركة [2].
- **المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين:** جاء هذا المبدأ الثالث لتأكيد حماية رأس مال الشركة من جانب الأطراف ذات العلاقة به، من المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين ذي النسب الحاكمة في الشركة، ولضمان تنفيذ هذا المبدأ الهام الذي تعتمد عليه الشركة في مباشرة نشاطها وضعت المنظمة مجموعة من الإرشادات في هذا الصدد مثل ضرورة معاملة المساهمين بطريقة متساوية دون محاباة لبعض على حساب البعض بحيث تكون للمساهمين من الطبقة الواحدة ذات الحقوق وأن يتم الإدلاء بالأصوات وفرزها عن طريق أعضاء محايدين، وأن يسمح للمساهمين بنظام التصويت عبر الحدود دون عوائق[3].
- **دور أصحاب المصالح :** في حوكمة الشركات يجب أن يعترف اطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي تنص عليها القوانين من خلال الاتفاقيات المتبادلة وتشجيع التعاون النشط في شركات أصحاب المصالح[4].
- **الافصاح والشفافية :** يجب أن يشمل الافصاح المعلومات الآتية :
  - أ- أهداف الشركة.
  - ب- ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.

[1]-ماهر جابر محمد ،حوكمة الجامعات العالمية العربية ، دار الصنف للنشر والتوزيع ،عمان ,2011، ص67.

[2]-حمادة نبيل اثر تطبيق الحوكمة علي الجودة المراجعة المالية ،دراسة حالة الجزائر ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ،علوم التسيير ،مالية ومحاسبة ،جامعة الجزائر 03، 2011،2012، ص27.

[3]-هاني شقران،(حوكمة الشركات كمدخل لمحاربة الفساد)، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم والآداب، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الأردن، ص .

[4]-طارق عبد العال ،مرجع سبق ذكره، ص40.

ت- المخاطر الجوهرية المتوقعة .

ث- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة .

❖ **مسؤوليات مجلس الادارة :**

- ✓ يجب أن يعمل مجلس الإدارة على أساس من تواجد جميع المعلومات المتعلقة بالشركة فإن من واجب المجلس أن يعمل جميع المساهمين بعدل ومساواة.
- ✓ يجب أن يتأكد من مجلس الإدارة أن جميع أنشطة الشركة تعمل طبقا لمتطلبات القوانين السارية ومصالح أطراف التعامل مع الشركة.
- ✓ مراقبة المصاريف الرأسمالية الرئيسة و كذلك الاستثمارات الجديدة والاستثمارات التي خرجت منها الشركة.
- ✓ يجب أن يتأكد مجلس الإدارة أن جميع أنشطة الشركة تعمل طبقا لمتطلبات القانون الساري ومصالح أطراف الشركة[1].

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

1-أهمية حوكمة الشركات :

أصبحت حوكمة الشركات عنصرا هاما من عناصر تكوين المنظمات بكافة أشكالها، للاكتسابها أهمية كبيرة على كافة المستويات. يكمن دور حوكمة الشركات في تعزيز الاستثمار وتوفير فوائد متعددة للشركات ومساهميها من خلال تحسين فرص الحصول على رأس المال وتتمثل أهميتها فيما يلي:

أولا: بالنسبة للمؤسسة

– المؤسسات التي تدار بشكل جيد يكون أدائها أفضل في المؤسسة التي تطبق الحوكمة يتوقع تخفيض تكلفة رأس مالها ومن ثم تستطيع أن تجذب المستثمرين على نطاق أوسع أو معظمهم الذين يسعون للاستثمار طويل الأجل.

– تقلل من احتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر المختلفة كما أن المؤسسة إذا تصرفت بمسؤولية أو بعدل يمكن أن تبني علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل أصحاب المصلحة بما في ذلك الدائنين والعاملين والعملاء والموردين.

ثانيا: بالنسبة للمستثمرين وحملة الأسهم

[1]-ماهر جابر محمد، مرجع سبق ذكره ، ص68.

- يدرك المستثمرين احتمال حصولهم على عائد أكبر من المؤسسات التي تدار بشكل جيد، وهذا يحفزهم على الاستثمار، كما أنهم يدركون قيمة حماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب الجشع والاهمال واستهتار المديرين أو محاباتهم لذوي الصلة بهم، فحوكمة الشركات تحمي حقوق المستثمرين وخاصة حقوق الأقلية من جملة الأسهم، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم في شأن إدارة الشركة، إضافة الى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.

ثالثا: بالنسبة للأصحاب المصلحة والمجتمع

تتطلب حوكمة الشركات احترام المؤسسات للالتزاماتها اتجاه العاملين بها وعملائها ودائنيها وموردیها والمجتمعات التي تعمل فيها، فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل في هذه المؤسسات والقدرة على الاعتماد عليها ومن ثم يحصد المجتمع ككل مزايا ادارة المؤسسات بشكل جيد، فذلك يوفر فرص عمل ويبني الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد، وتتضمن هذه المزايا للمجتمع منع وقوع أزمات مصرفية وإضافة الى تنمية أسواق مال أكبر وأكثر سيولة، كما أن البلاد التي تتم فيها الأعمال بشكل مسؤول وتحترم الملكية الخاصة تجذب نسبة أكبر من الاستثمارات الاجنبية، بالإضافة الى ذلك فإن مزايا زيادة الإنتاجية والتجديد والإبتكار الناتج عن المنافسة الشريفة والعادلة يمكن أن يفتح الباب أمام النمو الاقتصادي في مجالات جديدة تماما، أما في المجال السياسي فإن التحول الى حوكمة الشركات الخاصة يسرع التحول لمزيد من الحوكمة في شركات القطاع العام، ففي المناخ العام الذي يتمتع بالشفافية يذوي الفساد، ذلك إن اخفاء الرشاوي ويصبح أكثر صعوبة عندما تحتفظ المؤسسات بسجلات دقيقة، مما يمكن المديرين من إصدار قرارات أكثر حكمة، وحوكمة الشركات تكون في الكثير من الأسواق الناشئة عنصرا أساسيا لتغيير العلاقة بين رجال الأعمال والدولة، ذلك إن إضفاء عنصر الشفافية على هذه العلاقة يساعد على استبعاد المحسوبية والمحاباة، بل وعلى العكس من ذلك يسهل قيام علاقة أكثر انفتاحا بين القطاع الخاص وحوكمة الشركات[1].

1-1: ويمكن توضيح أهمية حوكمة الشركات في الشكل التالي:

[1]-ميكرا كراسينكي، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز المشروعات الدولية الخاصةcipe نصائح إرشادية لتحقيق الاصلاح، أوت 2008، ص4-5.

الشكل(01-02): أهمية حوكمة الشركات

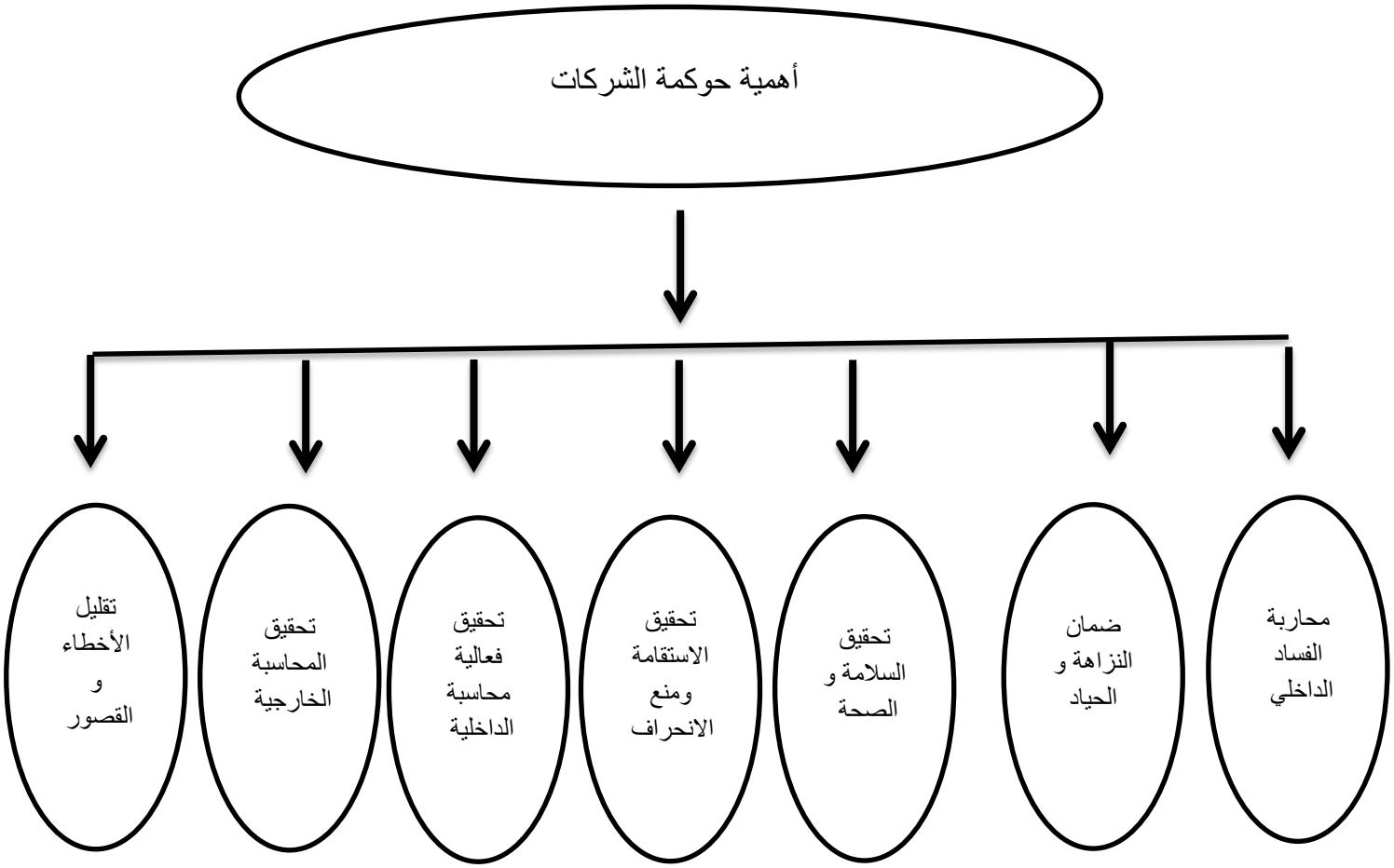

مصدر: محسن أحمد الخضيري" حوكمة الشركات "مجموعة النيل ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،مصر،ص58

2-أهداف حوكمة الشركات:

تسعى الى تحقيق عدة أهداف تتمثل في :

- ❖ تحسين أداء الشركات اي تعظيم ربحية الشركة .
- ❖ زيادة ثقة المساهمين في الأسواق المالية.
- ❖ وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل من أجل تحقيق أهداف الشركة.
- ❖ وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها[1].
- ❖ تشجيع تدفق الأموال وجذب الاستثمار.
- ❖ حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم العوائد.
- ❖ العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف ذوي المصلحة المشتركة.
- ❖ تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة[2].
- ❖ وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للشركة.
- ❖ فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.
- ❖ وجود لجان أساسية منها لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.
- ❖ مراعاة مصالح الأطراف الاخرى المختلفة وتفعيل التواصل معهم.
- ❖ ضمان مراجعة الأداء الإداري والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- ❖ تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها[3].

المبحث الثاني: الإطار النظري للفساد المالي والإداري

يعد الفساد المالي والإداري من المواضيع المهمة لما له من جذور تاريخية انتشرت في مجتمعاتنا الحاضرة سواء النامية منها أو المتقدمة. إن الفساد المالي والإداري ليس بظاهرة جديدة عابرة سرعان ما تظهر فتختفي، إنما هي ظاهرة سائدة يتفاوت حجمها من دولة الى أخرى ومن قطاع الى آخر داخل الدولة الواحدة لما لها من انعكاسات سلبية على المجتمع والاقتصاد.

الفرع الاول: تعريف الفساد المالي والإداري

أطلقت عدة تعاريف لتوضيح معنى الفساد وسنتعرض في هذا الفرع لتحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي للفساد:

[1]-محمد أحمد كاسب خليفة ،حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2020، ص11.
[2]-خلف الله بن يوسف ،زيتوني كمال، ص191.
[3]-شهاب شبرو، فريد عدائكة، محمد صدام ذياب، دور الحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد المالي "دراسة ميدانية" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016-2017، ص12.

أولا: الفساد لغة: جاء ذكر الفساد في معاجم اللغة بأنه (فسد) ضد صَلُحَ، والفساد لغة هو البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل هذا. وللفساد معان متعددة اختلفت حسب مواضعها و موقعها في العبارات المستخدم بها[1]، فهو(الجذب أو القحط) كما قوله تعالى:(**ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿41﴾** سورة الروم –الآية 41–، وهو (الاسراف) لقوله تعالى: **(وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ (151) ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي ٱلأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ (152))** سورة الشعراء– الآية 151–152–، فيتبين مما سبق تشديد القرآن الكريم عن تحريم الفساد كليا ومنه بمعنى القول أن الفساد لغة هو التلف والخلل والاضطراب ،فهو يشير الى خروج الشيء عن الاعتدال ونقيضه الصلاح.

ثانيا: الفساد اصطلاحا: هو إخراج الشيء الصالح عن غايته والاخلال بالتوازن باستخدام المنصب العام لغايات شخصية ويتضمن الرشوة والابتزاز أو استغلال النفوذ والمحسوبية والاحتيال والاختلاس واستغلال مال التعجيل وهو(**المال الذي يدفع للموظفين لتعجيل النظر في أمر خاص يقع ضمن نطاق اختصاصهم لقضاء أمر معين).**

كما عرفه البنك الدولي بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص[2].

ثالثا: الفساد المالي

عرف الفساد المالي بأنه تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والأنظمة ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالاختلاسات والتهرب الضريبي[3].

كما عرف بأنه ذلك السلوك الغير قانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع والتجارة[4].

الفرع الثاني: تعريف الفساد الإداري

فهو يتعلق بمظاهر الانحرافات ويتجسد على العموم في تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة أثناء تأديته لمهامه بما يتعارض مع منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية وتتخذ المنافع المستهدفة من هذا النوع من الفساد أشكالا عديدة قد تكون مادية أو معنوية[5].

[1]-بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري ،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6_7ماي 2012،ص9.

[2]-قاسم علوان سعيد، سما عادل أحمد، الفساد المالي والإداري المفهوم-الأسباب-الآثار-وسائل المكافحة مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية علمية محكمة، العدد11، 2014، ص4.

[3]-سامية حمريش، "الفساد المالي والإداري،أسبابه، مظاهره، وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته "، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد5، 2018، ص279.

[4]-شمري هاشم، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية ،عمان، 2011، طبعة1، ص29.

[5]-بوراس بودالية ، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي، اطروحة مقدمة من اجل نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021_2022، ص94.

عرفته منظمة الشفافية الدولية على أنه:(إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص[1]).

المطلب الثاني: مظاهر الفساد المالي والإداري

للفساد المالي والإداري مظاهر وأشكال متعددة لا يمكن إجمالها بشكل دقيق وكامل فهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي تسعى لتحقيقها ويمكن حصر أهم المظاهر التي يتمثل بها الفساد المالي والإداري في النقاط التالية:

الفساد التنظيمي: من أهم ممارساته:

- ❖ عدم احترام وقت العمل.
- ❖ امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه.
- ❖ إفشاء أسرار العمل.
- ❖ عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء.
- ❖ عدم تحمل المسؤولية.

الانحرافات السلوكية:

- ❖ عدم المحافظة على كرامة الموظف.
- ❖ سوء استعمال السلطة.
- ❖ المحسوبية.
- ❖ الوساطة[2].

الانحرافات المالية: وتتمثل في:

- ❖ مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها بالقانون.
- ❖ مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.
- ❖ مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.
- ❖ الإسراف وهدر المال العام[3].

الانحرافات الجنائية: وتتمثل فيما يلي:

[1]-بوراس بودالية، مرجع سبق ذكره، ص99.
[2]-مصطفى يوسف كافي، الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق، دار رسلان للنشر والتوزيع،2018،الطبعة01،ص50-51.
[3]-ياسين قوتال، خذيري حنان، آثار الفساد الإداري على المؤسسات الحكومية وسبل معالجته، جامعة تبسة، خنشلة، العدد05، جانفي 2016، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ص253.

- ❖ الرشوة.
- ❖ اختلاس المال العام.
- ❖ التزوير.

أما آثاره السلبية فإنها تكمن في ما يلي[1]:

- ❖ يؤدي الى هز مصداقية الجمهور وثقتهم بمنظمات المجتمع، مما يؤدي الى شيوع السخط وعدم الرضاء بين أصحاب مصلحة الجمهور وبين منظمات المجتمع.
- ❖ يؤدي الفساد الإداري إلى إثراء القلة على حسب الكثرة، مما يساعد على تعميق الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون وتصبح الخدمات العامة مسألة خاضعة للبيع والشراء مما يساعد على خلق حالة من التميز والطبقية وعدم العدالة داخل المجتمع.
- ❖ يقضي الفساد على حالة الاستقرار بحيث يحل الفساد والممارسات اللاأخلاقية محل القواعد العامة المعروفة سلفا.
- ❖ إضعاف للسلطة المعنوية والأخلاقية في المجتمع مما يؤدي الى إضعاف كفاءة العمليات الحكومية وزيادة فرص الجريمة المنضمة.

المطلب الثالث: أسباب الفساد المالي الإداري

ينتج الفساد المالي الإداري عن مجموعة من العوامل و الأسباب المتداخلة والمتشابكة والتي لا يمكن إبعاد أحدها عن الآخر، كلها عوامل ساهمت من قريب أو بعيد ولو بشكل متفاوت يتنامى واستفعال هذه الظاهرة المرضية الخبيثة كالفيروس في جسم المؤسسات الحكومية، ويمكن ذكر هذه الأسباب واستبيانها في هذا المطلب.

أولا: الأسباب السياسية:

- ❖ عدم الاستقرار السياسي وما يتبع ذلك من ديكتاتورية وتفرد بالسلطة تجعل من مسؤولي الحزب الواحد من أكبر الممارسين لحالات الفساد في الدولة.
- ❖ سيطرة الدولة على وسائل الاعلام والاتصال وتوجيهها.
- ❖ عدم وجود دستور أو وجود دستور مؤقت أو وجود دستور دائم لكن لا يتم احترامه حين تضيع الحقوق وتهدر الكرامات وتقل المساءلة ويضعف الولاء والانتماء للبلد فتزداد حالات الفساد ويتم تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة[2].

[1]-مصطفى يوسف الكافي، مرجع سبق ذكره، ص53.
[2]-سامية حمريش، مرجع سبق ذكره، ص282.

ثانيا: الأسباب القانونية:

- ❖ من أهم عوامل انتشار الفساد في الدول النامية عدم وجود قوانين رادعة للفساد وإن كانت مكتوبة وانما المقصود هو قدرتها على التنفيذ الفعال لها وما ينطوي على ذلك من جزاءات تفرض على مخالفيها.
- ❖ كثرة القوانين وتعددها كوسيلة لإزالة الفساد الاداري وعدم ارتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامة والمعرفة بما يزيد من انتشار الفساد[1].

ثالثا: الأسباب الادارية:

- ❖ إن ضعف الإدارة وسوء التنظيم، وعدم تحديد المسؤوليات وضعف الرقابة الإدارية،وكثرة القيود والاجراءات الإدارية الرسمية وغير الرسمية، وطول الزمن المستغرق لإنجاز المعاملات في الجهاز الإداري والحصانة النسبية للمسؤولين فيه من المساءلة والمحاسبة وتطبيق نظام العقوبات وشغل المناصب الوظيفية وموقع المسؤولية القيادية في الجهاز الإداري لفترة زمنية طويلة وفق معايير فردية وعلاقات شخصية وعدم الأخذ بنظرية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، تمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري للجهاز العام وقصور التفويض للمستويات الأدنى وتعدد أجهزة الرقابة والتفتيش الإداري في مقابل ضعف دورها في ممارساته الرقابة الداخلية أو الرقابة الوقائية، كل هذه الأسباب تكون في مجموعها الإدارة الفاشلة التي تؤدي بدورها الى الفساد الإداري[2].
- ❖ عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد الإداري، إذ كانت الغاية من وجود أي نظام سياسي هو المحافظة على الاستقرار في المجتمع من خلال غرس قيم الصلاح ومحاربة شرور الفساد، مع ضمان وحماية حقوق المواطنين، فإن واقع الدول النامية خاصة يؤكد مشاركة مسؤولي الدول في إعمال الفساد من خلال نصب المال العام وتوظيف الأقارب والأصدقاء[3].

[1]-بدر محمد السيد القزاز، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري "دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي"، دار الفكر الجامعي أمام كلية الحقوق ،الاسكندرية، 2015، الطبعة 1، ص96.

[2]-بدر محمد السيد القزاز، مرجع سبق ذكره، ص 97. .

[3]-ياسين قوتال، خذيري حنان، مرجع سبق ذكره، ص255.

رابعا: الأسباب الاجتماعية والثقافية والقيمية:

أولا: الأسباب الاجتماعية والثقافية :نلخص هذه الأسباب فيما يلي:

- ❖ غياب الوعي الاجتماعي العام: هذا الغياب راجع لعدة أسباب منها الجهل وعدم الشفافية من الجهات الحكومية أو نقص المعلومات من قبل الاعلام والصحافة، مما يؤدي الى انتشار الجهل والتخلف والبطالة.
- ❖ العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية: يمكن لظاهرة الفساد أن تتفشى بسبب العوامل الاجتماعية الضارة في بنية وتكوين المجتمعات البشرية والقيم السائدة فيها إذ تؤدي العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية دورا مهما في نمو هذه الظاهرة.
- ❖ شيوع مظاهر وحياة البذخ والترف لدى شرائح معينة من المجتمع تقود الى تغيير في القيم والعادات الاجتماعية[1].

أما بالنسبة للأسباب القيمية للفساد الإداري فإنه يحدث نتيجة انهيار النظام القيمي للفرد أو المجموعة[2].

المبحث الثالث:

اكتسبت الحوكمة أهمية كبيرة بالنسبة للديمقراطيات الناشئة ونظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ المهام وحل المنازعات بطريقة فعالة، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى ضعف الاشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقافة، ويؤدي تطبيق آليات الحوكمة الى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة.

المطلب الأول: الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات

أولا: مفهوم مصطلح الآلية: يشير مصطلح آلية إلى تلك المجموعة من العناصر ومعظمها جامدة، والتي تهدف إلى إرسال أو بدأ حركة.

ثانيا: مفهوم آليات حوكمة الشركات:

المقصود بآلية حوكمة الشركات هي الطرق والأساليب المستخدمة للتعامل مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة حملة الأسهم عموما وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة منهم[3].

[1]-صليحة بوجادي آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر،باتنة1،2017-2018،ص172.

[2]-صليحة بوجادي، مرجع سبق ذكره، ص172.

[3]-ندى عمرو عياش، فعالية آليات الحوكمة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة إحصائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2020_2021، ص13.

ثالثا: آليات الداخلية لحوكمة الشركات

1-مفهوم مجلس الادارة:

يمثل مجلس الإدارة المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين والذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم[1].

1-1: لجان التدقيق:

هي لجنة من المديرين المكلفين ليس بإدارة الأعمال ولكن بالإشراف على كيفية التحكم في العمل[2].

1-2: لجنة المكافآت:

هي لجنة تتشكل بصفة رئيسية من الأعضاء المستقلين، تقوم بوضع توصيات لمجلس الإدارة بشأن مرتبات ومكافآت أعضاء المجلس.

1-3: لجنة التعيينات :

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة[3].

1- آلية التدقيق الداخلي:

هو نشاط استثماري مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة لعمليات المنظمة وتحسينها، يساعد المنظمة تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة[4].

1-2: المدقق الداخلي:

هو موظف داخل المؤسسة ويعين بواسطة إدارة المؤسسة واستقلاليته تكون محدودة، وهو مسؤول أمام الإدارة ومن ثما يقدم تقاريره إلى المستويات الإدارية العليا بالمؤسسة[5].

---

[1]-أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر spf250، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة مالية محاسبة والتسويق في المؤسسة ،جامعة باجي مختار، عنابة، 2013_2014، ص43.

[2]-ندى عمرو عياش، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3]-عباس محمد التميمي، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، ص14.

[4]ندى عمرو عياش، مرجع سبق ذكره، ص15.

[5]-يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد بورة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بوبكر القايد، تلمسان، 2014_2015، ص47.

رابعا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

1- تعريف سوق العمل الاداري:

سوق العرض والطلب ويتميز عن غيره من الأسواق باتسامه بجانبين، الجانب السوقي في سوق العمل وهو العرض والطلب المحكوم بالسعر والجانب الثاني الجانب الغير سوقي في سوق العمل وهو جانب غير خاضع لميكانيزمات السوق ويمثل ذلك في تشريعات العمل[1].

2- مفهوم التدقيق الخارجي:

هو عملية منظمة وهادفة من شخص مستقل للقيام بعملية الفحص الانتقادي للقوائم المالية للمؤسسة من أجل إبداء رأي فني مستقل وجو مدى تطبيق معايير وأهداف المحددة من خلال الخطة المرسومة من قبل الإدارة العليا[2].

2-1: المدقق الخارجي:

هو شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة محل التدقيق ويعين بواسطة الملاك، ويتمتع باستقلال كامل في ممارساته لمهام التدقيق، هدفه الرئيسي وإبداء رأيه في سلامة وصدق

تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للمؤسسة محل التدقيق، وهو مسؤول أمام الملاك ومن ثما يقدم تقاريره ورأيه الفني عم القوائم المالية إليهم[3].

3-الاندماجات والإكتسابات:

يمكن تعريف الاندماج على أنه تلك العملية القانونية التي من خلالها تقوم شركتين أو أكثر متمتعين بشخصيتهم المعنوية وحتى ولو في حالة التصفية بنقل سائر أصولها الى شركة أخرى، مما يؤدي الى ذوبان شخصيتها المعنوية في هذه الأخيرة ويسمى هذا النوع "بالاندماج بطريق الضم"، أو عن طريق تأسيس شركة جديدة تختلف شخصيتها المعنوية عن الشركات المنحلة ويسمى "بالاندماج بطريق المزج"[4].

4-التشريع والقوانين:

[1]-عابد سليمة ، عمراني سفيان, دور المؤسسات والتشريعات في دعم أداء سوق العمل، دراسة حالة الجزائر، المجلد الثامن، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الاسماعيلية، العدد الأول,201،، ص10.

[2]-عزيز لوجاني، دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات "دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019_2020، ص37.

[3]-يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد بورة، مرجع سبق ذكره، ص46.

[4]-بلبة ريمة، الاجراءات القانونية لاندماج الشركات التجارية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، العدد01, 2022/04/27، المجلد15، ص238.

التشريع كمصدر من مصادر القانون وهو وضع قاعدة قانونية في نصوص تنظيم العلاقات بين الأشخاص في المجتمع بواسطة السلطة المختصة[1].

المطلب الثاني: أثر الآليات الداخلية للحوكمة في محاربة الفساد المالي والإداري

1- **مجلس الإدارة:** هو أحسن أداة لمراقبة الأداء ذاته حيث يحمي رأس مال العام المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الادارة، وذلك من خلال الصلاحية القانونية في تعيين ومكافأة الإدارة العليا. كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية بوضع استراتيجية الشركة ويقدم المكافآت والحوافز ويراقب السلوك والأداء.

1-1: لجنة التدقيق: تشكل لجنة التدقيق بشكل عام حلقة وصل بين المدقق ومجلس الإدارة وأنشطة تشمل ما يلي:

- ❖ مراجعة ترشيح المدققين.
- ❖ نتائج التدقيق.
- ❖ الضوابط المالية الداخلية والمعلومات.

2-1: لجنة التعيينات: تعتبر من بين الآليات الداخلية للحوكمة لمحاربة الفساد ولضمان الشفافية تم تعيين مجموعة من الواجبات الموضحة كالآتي:

- ❖ وضع آليات شفافة للتعيين مما يضمن الحصول على أفضل المؤهل.
- ❖ الإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين.
- ❖ مقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع مواصفات الموضوعة من الشركة[2].

3-1: لجنة المكافآت: توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل المكافآت من أعضاء المجلس الإدارة الغير تنفيذيين، وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت ارشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لتعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من الكفاءات العالية. وتتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا[3].

[1]-عبد الرحمان اسامه، الموسوعة السياسية، 2019/12/14.
[2]-بوراس بودالية، مرجع سبق ذكره، ص27-29.
[3]-علي فلاق، طبني مريم, دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 4جوان2015، جامعة المدية، ص184.

المطلب الثالث: أثر الاليات الخارجية للحوكمة في محاربة الفساد المالي والإداري

1- منافسة سوق المنتجات (الخدمات) أو سوق العمل الاداري:

تعد منافسة سوق المنتجات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات وذلك لأنها إذا يتم بواجباتها بالشكل الصحيح فإن السوق تفشل، بالتالي تتعرض للإفلاس . إذن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب سلوك الإدارة وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا وهذا يعني أن إدارة الشركة إلى حالة افلاس سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير[1].

2-التدقيق الخارجي: يعتبر التدقيق الخارجي من بين الآليات الخارجية التي تراقب الشركات من خلال:

- إبداء الرأي الفني المحايد على صدق.
- تغير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- مساعدة على اتخاذ القرار.
- إمداد الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية ببيان أوجه القصور[2].

3-الاندماجات والإكتسابات: هي من الأدوات التقليدية للإعادة الهيكلة في قطاع الشركات، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

4- التشريع والقوانين: تأثر على القوانين والتشريعات بشكل واسع من حيث الالتزام داخل الشركة لأنها إذا لم تقم بواجبها بشكل صحيح فإنه سوق تفشل في المنافسة وبالتالي تتعرض للإفلاس[3].

[1]-أمينة فداوي، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2]-حويفي حمزة ، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في المقومات الافصاح وأثرها على الأداء المالي، دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص14.

[3]-فيصل محمود الشوارة ،قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والرقابة منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للكلية الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد2، 2009، ص12.

أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيها يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال قد فرض قانون sarbanes_oxly act متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة، تتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية اشراف لجنة التدقيق على عملية اعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة[1].

[1]-محيى محمد مسعد، دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري (مع الاشارة للوضع في مصر)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد55، أفريل2014، ص547.

خلاصة الفصل

يعد تعزيز الحوكمة ومحاربة الفساد عنصران مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيق ,جاءت حوكمة الشركات نتيجة الرغبة في تقليل من مخاطر وتفادي الانهيارات والفضائح المالية بما احتوت عليه من فساد مالي وإداري .

ان نجاح حوكمة الشركات والارتقاء بمستوها يتوقف على تنميتها ,وهذا من خلال تبني مجموعة من المبادئ الأساسية و تدعيمها بجملة من القوانين والتشريعات مما يساعد على تطبيقها وكذلك الدور الهام الذي تلعبه في محاربة الفساد المالي والإداري الذي تواجهه الشركات لذا يتطلب دائما التحديث المستمر للوسائل لمواجهة الظاهرة ووضع اجراءات اكثر صرامة ترتكز بالأساس على الكشف الأولى ووضع خطة وقائية تعمل في مكافحة الفساد من جميع النواحي الاقتصادية والإدارية والاجتماعي.

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية

تمهيد :

تهدف هذه الدراسة الميدانية في هذا الفصل التطبيقي لموضوع الدراسة حاولنا تسليط الضوء على آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للمؤسسة الاقتصادية.

وسيتم دراسة نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه بغرض معرفة دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري وسوف يتم مناقشته في ما بعد .

المبحث الأول : عموميات حول وحدة التغذية الأنعام بالرحوية O.N.A.B

المطلب الأول : تعريف المؤسسة

تقع على المدخل الشرقي لبلدية الرحوية ،يمر بجانبها الطريق الوطني رقم 23 تتربع المؤسسة على مساحة قدرها 4هيكتارات و40أر.

تأسست من طرف مؤسسة اسبانية تدعى (Vincent) بعتاد قليل وبعد افلاسها قامت مؤسسة ايطالية بتكملة العتاد والعمل بها تدعى (GIZA) وذلك من سنة 1981حتى سنة 1987 ومن ثم باشرت نشاطها والمتمثل في انتاج أغذية الأنعام تحمل اسم الديوان القومي لأغذية الأنعام (O.N.A.B).

ومع التحولات الجديدة التي طرأت على الاقتصاد الوطني تمت إعادة هيكلة هذه الوحدة وذلك في جانفي1998 حيث أدمجت بالديوان الجوهري لتربية الدواجن (G.A.O(ORAVIO.

يقدر رأس مال المؤسسة ب 2.140.000.000.00 دج يزاول بها العمل 127عامل موزعين على مختلف الأنشطة.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة و مهامها

أولا: أهداف المؤسسة

تأمن المؤسسة إلى تحقيق عدة أهداف الاستمرار في نشاطها ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

- ✓ تمويل السوق الوطنية بالمنتجات.
- ✓ الاستجابة لمتطلبات المجتمع.
- ✓ تعظيم قيمة الوحدة.
- ✓ عقلنة الإنتاج.
- ✓ ضمان مستوى مقبول من الأجور.
- ✓ العمل على تحقيق المردودية الاقتصادية والمالية.
- ✓ تطوير الإنتاج ومحاولة توسيع محيطها الداخلي والخارجي.
- ✓ كفاية السوق.

ثانيا: مهام المؤسسة.

تتمثل مهام المؤسسة فيما يلي:

- ترتيب كل الزيارات القادمة الى المدير (تنظيم امور المديرية).
- تنظيم البرامج الخاصة بما في ذلك اجتماعات الشهرية.
- اعلان الجلسات (مجلس الإدارة, مجلس الأمن والنظافة، مجلس التكوين والترقية، مجلس الطاعة والتأديب)الخاصة بالوحدة.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل(02-01): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

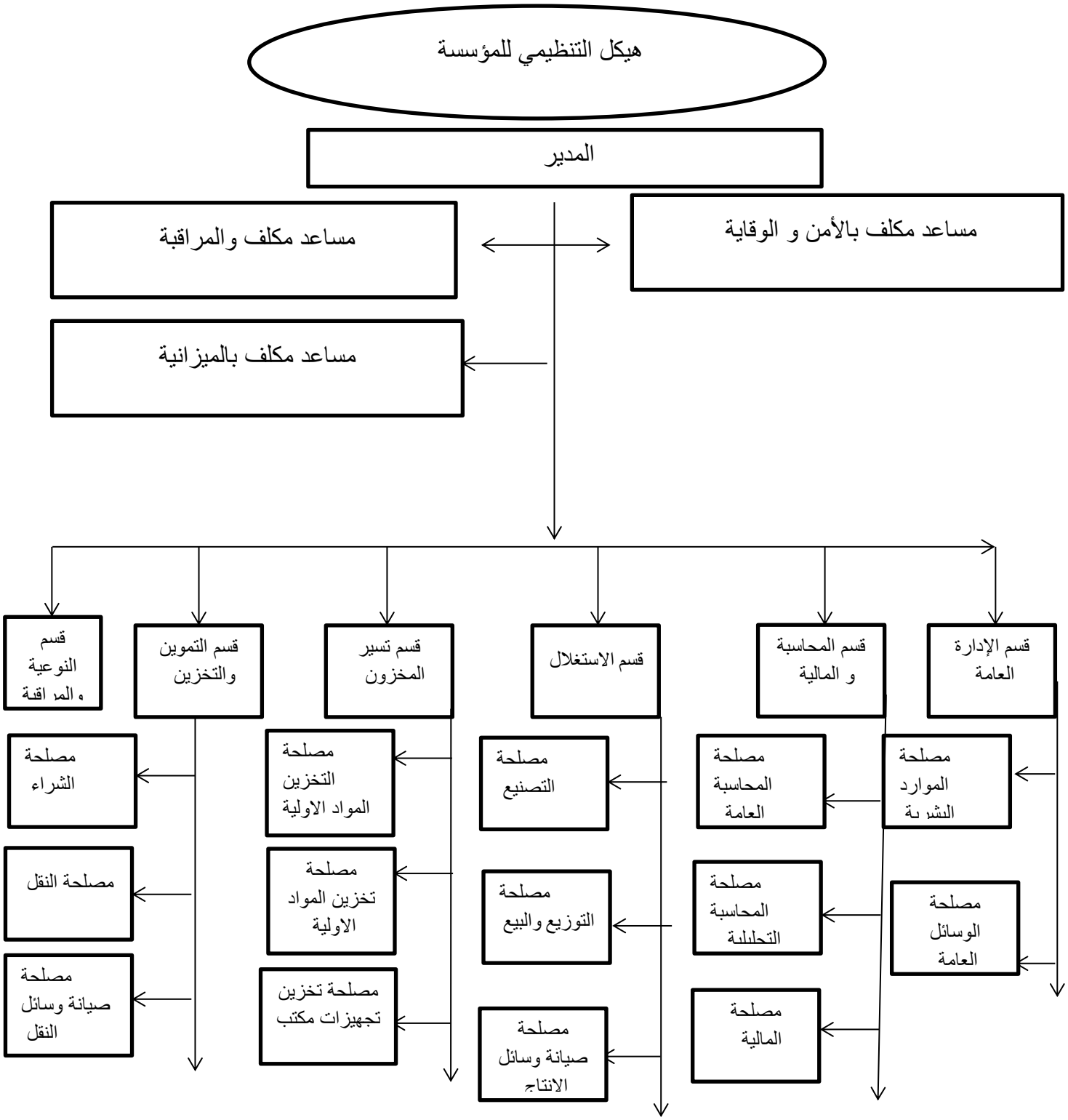

مصدر: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الديوان القومي لأغذية الأنعام وحدة الرحوية ONAB

- **المدير:** هو أول مسؤول على رأس الوحدة تتجلى مهامه في السهر على السير الحسن للوحدة وتسيير ممتلكات ومواد الوحدة طبقا للترتيبات القانونية والنظام الداخلي المعمول به وطبقا للأهداف المسيطرة للوحدة عن طريق برنامج النشاط والميزانيات المناسبة.
- **مساعد التسيير ومتابعة الميزانية:** تتمثل مهمته بصفة أساسية في التطبيق الصادر لعملية التسيير ومراقبة الميزانية داخل الوحدة، اقتراح كل اجراء من نشأته تحسين التسيير وتعديل كل النقائص الموجودة.
- **مساعد التفتيش والمراقبة:** يحرص على تطبيق كل الترتيبات القانونية والنظامية داخل الوحدة وتحسين عملية المراقبة بتدفق المواد الأولية والمنتوج التام(النهائي)وعملية البيع.
- **مساعد الوقاية والأمن:** يكلف أساسا بوضع كل الترتيبات القانونية والنظامية المعمول بها في ميدان وقاية الممتلكات والأشخاص ومتابعتها بصفة دائمة.
- **قسم التموين:** تحديد وتوفير المواد التي تحتاجها الوحدة، تسيير المخازن الموجودة في الوحدة.
- **قسم الانتاج:** العمل على تكثيف برامج الانتاج المسطرة.
- **قسم الصيانة:** صيانة الآلات التي يحدث لها خلل أثناء العملية الانتاجية، ضمان المحافظة على وسائل الانتاج.
- **قسم المستخدمين:** تسيير المستخدمين في اطار الاجراءات، اعداد تقارير دورية لحالة الموارد البشرية.
- **مصلحة المحاسبة والمالية:** يتم في هذه المصلحة تسيير المواد المالية للمؤسسة بما في ذلك مداخيل والمصاريف.
- **المداخيل:** يتم بيع المنتوج حيث تسديد المبيعات من طرف الزبون عن طريق السك البنكي، كل الشيكات تدخل في الجدول يتم فيه تحرير عدد الشيكات المسلمة في اليوم الواحد.
- **المصاريف:** تخصص لشراء المواد الأولية، قطع الغيار، رواتب المستخدمين، تعاملات مع مصالح الجباية، مصاريف الخدمات المختلفة(الداخلية والخارجية)شراء تجهيزات مكتب قصير المدى والاستثمارات الكمبيوتر وملحقاته.

المبحث الثاني : الطريقة والأدوات

سنتناول في هذا المبحث منهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وكذلك متغيرات الدراسة كما سنتطرق فيه الى وصف أداة الدراسة والاجراءات التي تم اتباعها لتحقق من صدقها وثباتها وسنعرض أساليب المعالجة الاحصائية التي تم استخدامها في معالجة الدراسة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة:

من أجل الوصول الى أهداف الدراسة خصصنا هذا المطلب لعرض طريقة الدراسة والتي تتألف من كل منهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وكذا متغيرات الدراسة.

1-منهج ومجتمع وعينة الدراسة:

سنتناول في هذا الجزء منهج الدراسة ومجتمع الدراسة وكذا التعرف على عينة الدراسة.

1-1منهج الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى الى تحقيقها وأهمها توضيح مدى تأثير حوكمة الشركات على الفساد المالي والإداري في مؤسسة الديوان القومي لأغذية الأنعام وحدة الرحوية O.N.A.B ومنه تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يتضمن استخدام الأسلوب الميداني في جمع البيانات بواسطة الاستبيان وتحليلها احصائيا بواسطة برنامج الخدمة الاحصائية للعلوم اقتصادية (spss24)لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

1-2مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من عمال داخل الإدارة وخارج الإدارة أما عينة الدراسة فاقتصرت على 33عامل من مجتمع الدراسة تم اختيارهم بطريقة غير عشوائية حيث تم توزيع 50استبيانة وتم استرجاع 33استبانة من العدد الاجمالي للاستبيانات الموزعة قابلة للمعالجة.

2-متغيرات الدراسة:

اعتمدنا في تقيم الحوكمة ودورها في الحد الفساد المالي والإداري بالرحوية على المحددات والمتمثلة في الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.

ومنه يمكننا تحديد متغيرات الدراسة المتمثلة في المتغير المستقل وهو حوكمة الشركات يرتكز هذا المتغير على المحددات التالية: الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات وتحديد المتغير الثاني والمتمثل في المتغير التابع وهو الفساد المالي والإداري.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي والذي يعتمد على أداة الاستبانة لتجميع البيانات ,ومنه قمنا بتصميم الاستبيان على ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها ، مستندين في ذلك بالاطلاع على عدد من الأدبيات والدراسة السابقة المتاحة .

1-أداة الدراسة:

لاختيار فرضيات الدارسة والإجابة على أسئلتها قمنا بتصميم أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبانة وهذا بناء ا على عدة دراسات سابقة ، وفيما يلي توضيح لأجزاء أداة الدراسة.

المحور الأول: ويتألف من أربعة عشر عبارة تقيس الآليات الداخلية والخارجية وأثرها على الفساد المالي والإداري وقد قسمت الى بعدين:

البعد الأول: الآليات الداخلية تشمل العبارات المرقمة ب(1,2,3,4,5,6,7).

البعد الثاني: الآليات الخارجية تشمل العبارات المرقمة ب(8, 9, 10, 11, 12, 13, 14)

المحور الثاني : ويتألف من سبعة عبارات تقيس متغير الفساد المالي والإداري.

المحور الثالث: تتضمن المعلومات الشخصية (الجنس ، السن ،المؤهل العلمي ، الخبرة المهنية، المستوى الوظيفي) وتم الطلب من العمال اختيار واحدة من البدائل المحددة أمام كل عبارة بوضع اشارة x في الخانة الملائمة وتم تحديد البدائل وفق سلم ليكرت (Likert) الخماسي موافق بشدة، موافق ،محايد، معارض، معارض بشدة.

الجدول رقم(1): مستوى الوسط الحسابي المرجح

الوسط الحسابي	المستوى	الاتجاه
1 – 1.80	ضعيف	معارض بشدة
1.81 – 2.6	تحت المتوسط	معارض
2.61 – 3.4	متوسط	محايد
3.41 – 4.2	فوق المتوسط	موافق
4.21 – 5	مرتفع	موافق بشدة

مصدر: من اعداد الطالبتين

-معامل الارتباط بيرسون: لمعرفة علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

-معامل الانحدار المتعدد القياسي: لقياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

2- المعالجة الاحصائية لمتغيرات الدراسة:

تم معالجة بيانات الدراسة باستخدام البرنامج الاحصائي spss24، لحساب المتوسطات الحسابية والرتبة لكل عبارة من عبارات الاستبانة على أساس المتوسط الحسابي. ومنه تحديد الأهمية النسبية لكل عبارة، ولكل محدد من محددات حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري كما تم:

- حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ ومؤشر الصدق عن طريق الجذر التربيعي لمعامل الثبات لقياس ثبات وصدق الأداة.
- وكذا استخدام التكرارات والنسب المئوية لمعرفة توزيع أفراد العينة حسب متغيرات خصائص العينة.
- استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والمنوال لكل بعد وفقراته لمعرفة اتجاه آراء العينة حول متغيرات الدراسة.
- استخدام معامل الارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة الارتباطية بين متغير الدراسة.
- اختبار فرق المتوسطين Independent semples test لمعرفة الفروق في اجابات العينة التي تعزي للمتغيرات الجنسية ذات المتغيرات الثنائية (الجنس) مثلا.
- اختبار تحليل التباين One Way Anova لمعرفة الفروقات في اجابات العينة التي تعزي المتغيرات الجنسية (السن، العمر، المهنة).

المطلب الثالث: النتائج المتعلقة بصدق وثبات الأداة

تم التحقيق من ثبات الأداة باستخدام معامل (ألفا كور نباخ) للاتساق الداخلي حيث بلغت قيمة الفا (0.76) وهي نسبة جيدة والذي تم حسابه بالطريقة التالية. (.....Analzse-Echelle-delafiabité).

كما تم حساب مؤشر الصدق ويعتبر هذا النوع من الصدق أقرب إلى كونه مؤشر للثبات، حيث تم حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات وفي ضوء مؤشر الصدق الاستبانة أصبح(0.87) وهو معامل ثبات العمال.

الجدول(2): معامل الاختبار ألفا كرونباخ. **انظر ملحق(02)**

الأبعاد	ألفا كرونباخ الثبات	الصدق
إجمالي	0.76	0.87

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامج spss24

المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج

سنقوم في هذا البحث التطرق الى عرض نتائج الدراسة وتفسير هذه النتائج وفقا للفرضيات الموضوعة، حيث تم دراسة خصائص العينة من خلال البيانات الأولية ، الى جانب اجابات العينة على العبارات التي تضمنها الاستبيان، للوصول اخيرا الى اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: عرض ومناقشة النتائج

سيخصص هذا المطلب لعرض ومناقشة النتائج المتواصل اليها في الدراسة الميدانية.

1- تحليل البيانات المتعلقة بالبيانات الشخصية

الجدول(3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس **انظر ملحق(03)**

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	24	%73
أنثى	9	%27
المجموع	33	%100

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على برنامج spss24

من خلال الجدول(2-2) أعلاه نلاحظ أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الاناث حيث بلغ عدد الذكور 24عامل أي بنسبة 73بالمئة في حين بلغ عدد الاناث 9عاملات أي بنسبة 27بالمئة ، ويرجع انخفاض نسبة العاملات من الاناث الى أن معظمهم يرفضون ملأ الاستبيان، وبالإضافة الى أن فئة الذكور هي الأكثر إقبالا على ملأ الاستبيان.

الشكل(02-02): توزيع العينة حسب الجنس

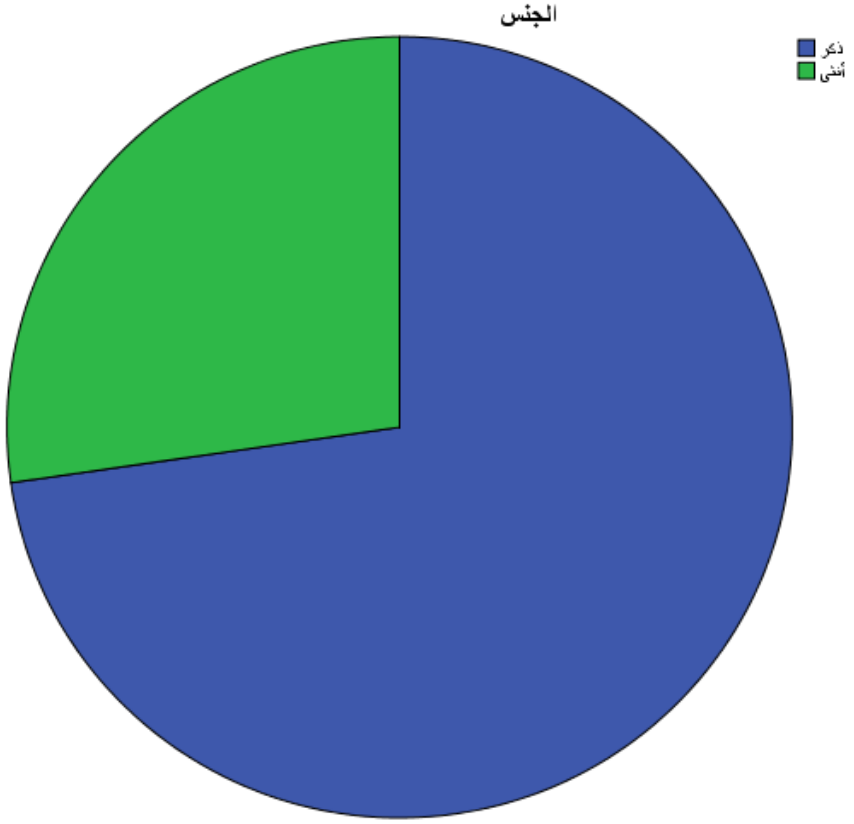

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامجspss24

الجدول(4): توزيع أفراد العينة حسب العمر **انظر ملحق(04)**

العمر	التكرار	النسبة
من30 الى 39	15	46%
من40 الى 49	9	27%
50فما فوق	9	27%
المجموع	33	100%

المصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات spss24.

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن الفئة العمرية الأكثر تجاوبا مع الأسئلة المقدمة هي الفئة التي يتراوح عمرها ما بين 30و39سنة بنسبة 46بالمئة. ثم تليها الفئة العمرية التي تراوح عمرها ما بين 40و49 سنة بنسبة27بالمئة. ثم تأتي في المرتبة الثالثة الفئة العمرية التي يتراوح عمرها 50سنة فما فوق بنسبة 27بالمئة كذلك.

الشكل(02-03): توزيع العينة حسب العمر

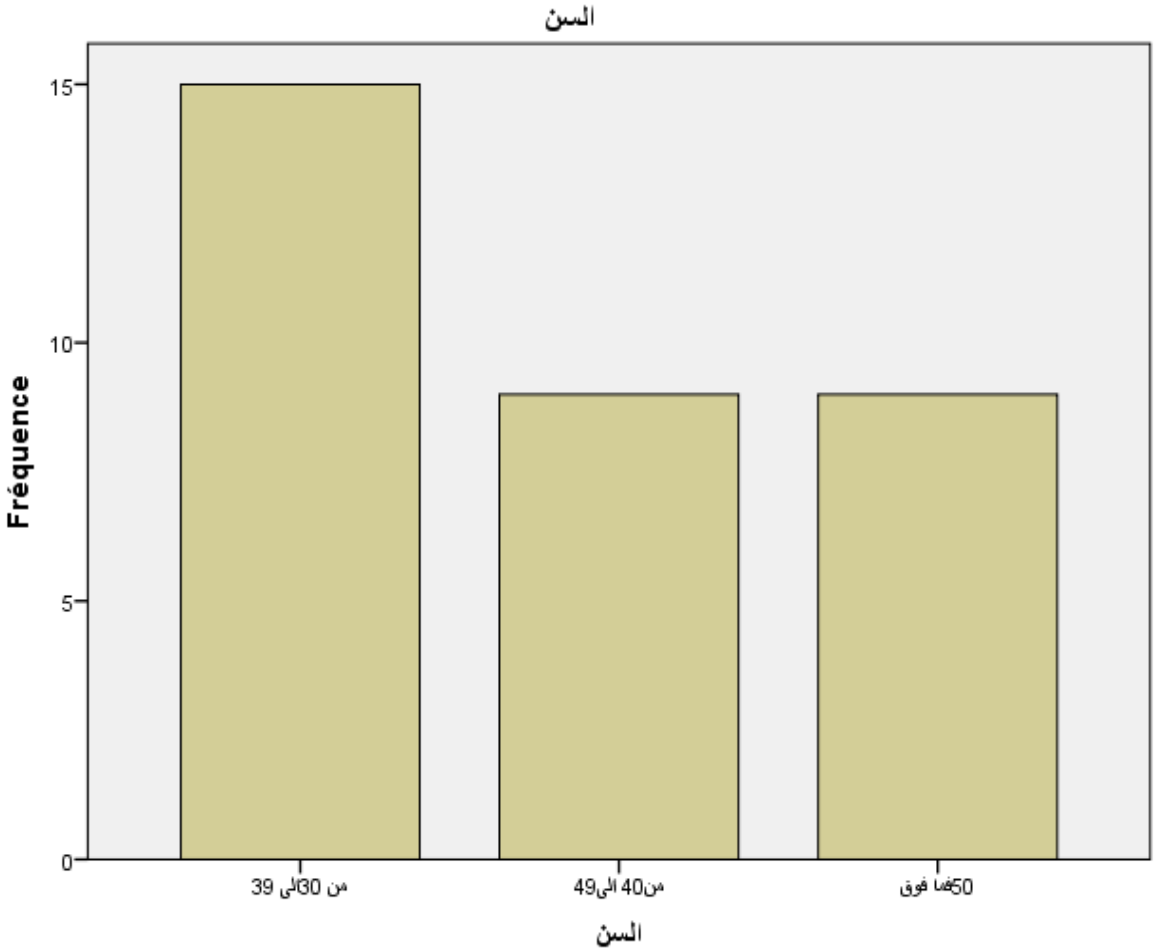

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على معطيات الجدول أعلاه

الجدول(5): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي **انظر ملحق(5)**

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	9	27%
ماستر	6	18%
ماجيستر	0	0%
دكتوراه	0	0%
أخرى	18	55%
المجموع	33	100%

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامج spss24.

يبين الجدول رقم (5)أن27بالمئة من أ فراد عينة الدراسة لديهم مؤهل علمي ليسانس، و18بالمئة من أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهل علمي ماجيستر، و55بالمئة من أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهلات علمية اخرى. وهذا ما يعني ان أفراد العينة مؤهلين مهنيا للإجابة على أسئلة الاستبيان.

الشكل(02-04): العينة حسب المؤهل العلمي

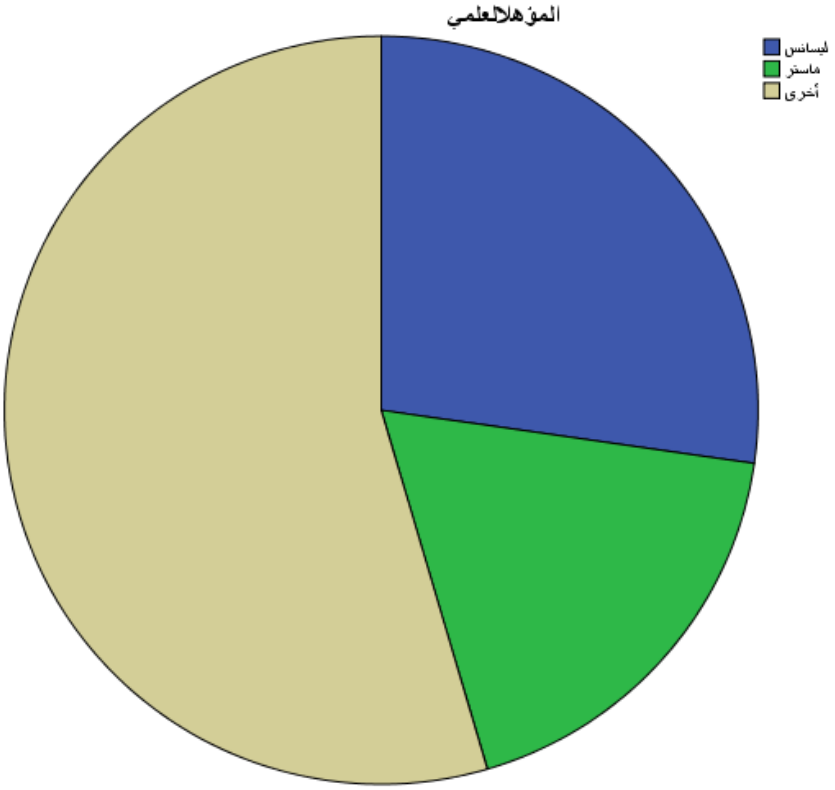

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامج spss24

الجدول(6): توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية **انظر ملحق(06)**

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5سنوات	1	%3
من5 الى 10سنوات	17	%52
أكثر من10 سنوات	15	%46
المجموع	33	%100

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامجspss24

يبين الجدول(6) أن 3بالمئة من عينة الدراسة تتراوح خبرتهم أقل من 5سنوات، و52بالمئة من عينة الدراسة تتراوح خبرتهم من5الى 10سنوات، و46بالمئة من عينة الدراسة تتراوح خبرتهم من 10سنوات فأكثر.

الشكل(02-05): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

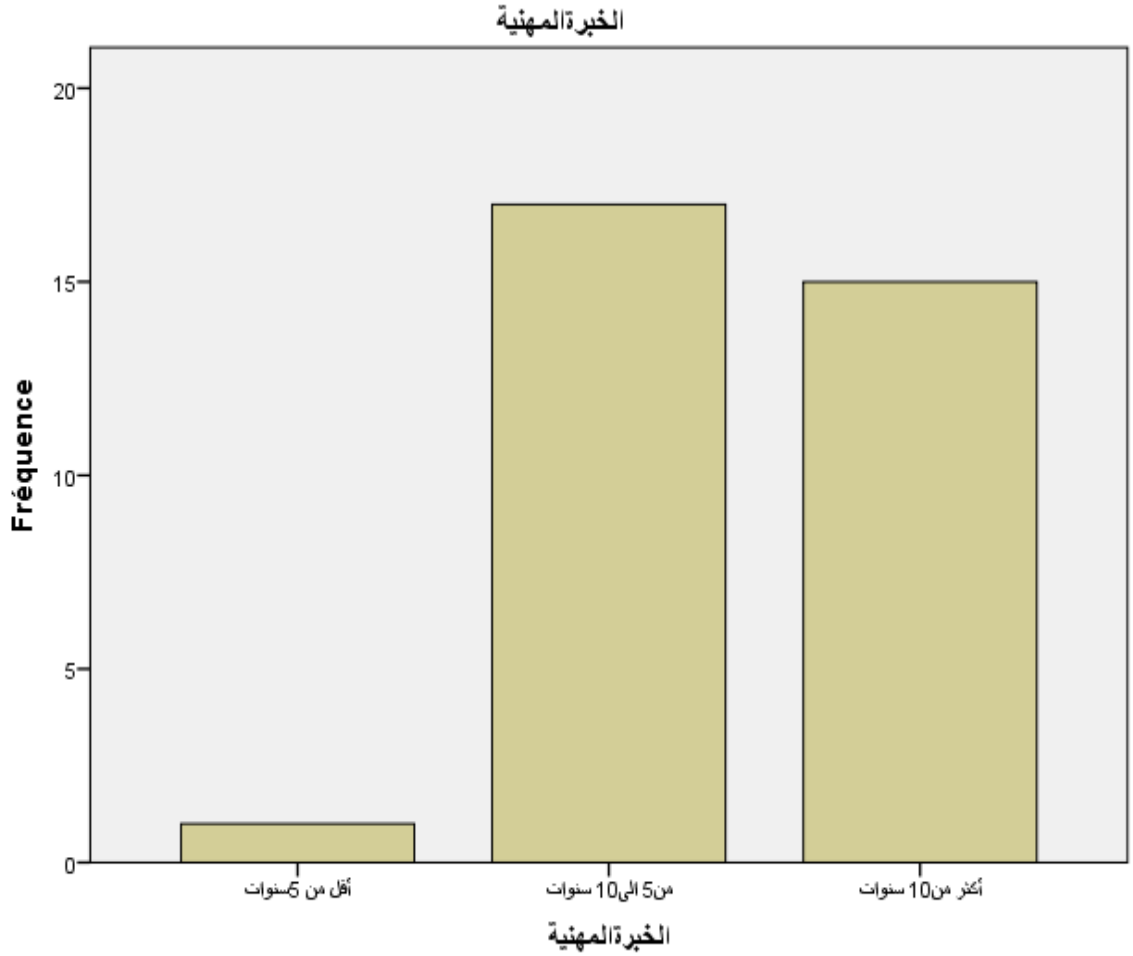

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامجspss24

الجدول(7): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي **انظر ملحق(07)**

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
رئيس قسم الإدارة والمالية	1	3%
رئيس قسم الميزانية والمالية	1	3%
محاسب	2	6%
رئيس مصلحة المستخدمين	1	3%
عون ومراقبة النوعية	1	3%
عون التدقيق ومراقبة التسيير	1	3%
رئيس مصلحة البيع	3	9%
رئيس مصلحة تسيير المخزون	3	9%
اخرى	20	20%
المجموع	33	100%

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامجspss24

يبين الجدول (7) أن 3بالمئة من أفراد عينة الدراسة وظيفتهم رئيس قسم الإدارة والمالية، و3بالمئة من أفراد عينة الدراسة وظيفتهم رئيس قسم الميزانية والمالية، و6بالمئة من أفراد عينة الدراسة وظيفتهم محاسب، و3بالمئة من أفراد عينة الدراسة وظيفتهم رئيس مصلحة المستخدمين، و3بالمئة من أفراد عينة الدراسة وظيفتهم عون ومراقبة النوعية ، و3بالمئة من أفراد عينة الدراسة وظيفتهم عون التدقيق ومراقبة التسيير، و9بالمئةمن أفراد عينة الدراسة وظيفتهم رئيس مصلحة تسيير المخزون، و61بالمئة من أفراد عينة الدراسة يمارسون وظائف أخرى.

الشكل(02-06): توزيع افراد العينة حسب المستوى الوظيفي

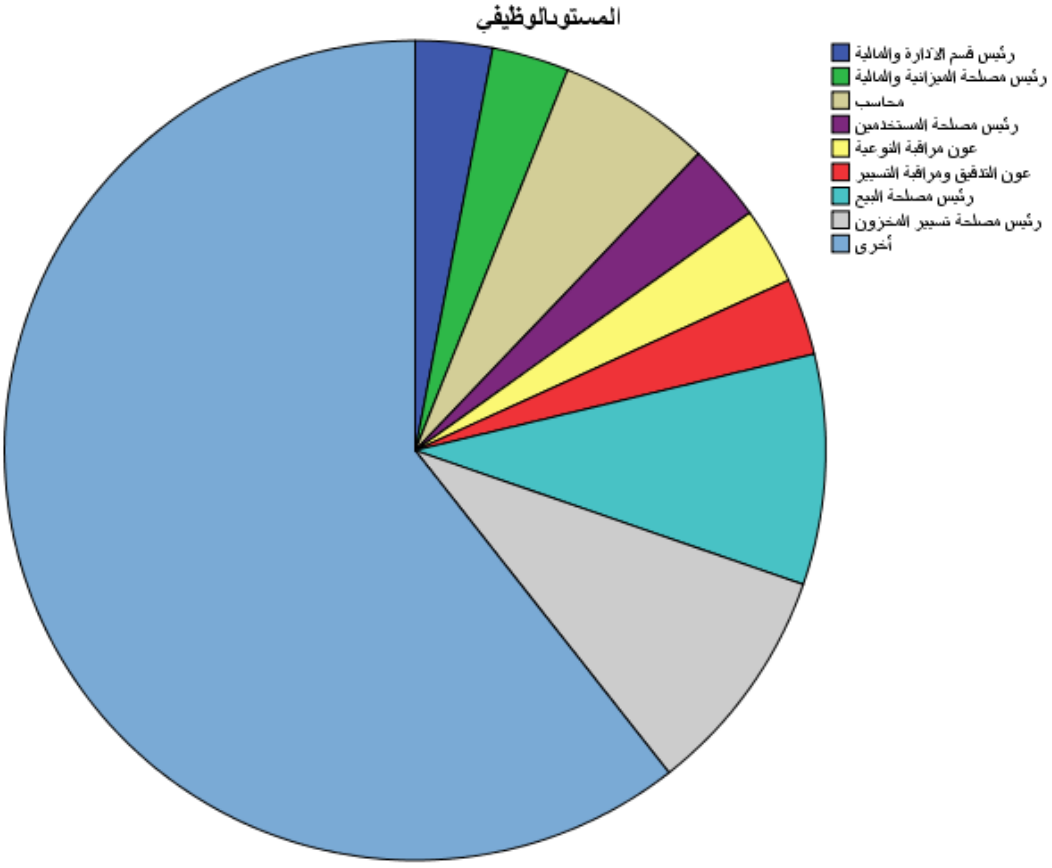

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامج spss24

1- تحليل البيانات المتعلقة بالآليات الداخلية والآليات الخارجية لحوكمة الشركات.

1-2: الآليات الداخلية:

الجدول(8): تقييم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات **انظر ملحق(08)**

العبارات	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	الوسط الحساب	الانحراف المعياري	المنوال	التقييم
س6	التكرار	10	20	2	1	0	4.18	0.68	4.00	فوق المتوسط
	النسبة	%30	61%	6%	3%	0%				
س7	التكرار	15	18	0	0	0	4.45	0.50	4.00	مرتفع
	النسبة	46%	55%	0%	0%	0%				
س8	التكرار	9	19	4	1	0	4.09	0.72	4.00	فوق المتوسط
	النسبة	27%	58%	12%	3%	0%				
س9	التكرار	9	21	3	0	0	4.18	0.58	4.00	فوق المتوسط
	النسبة	27%	64%	9%	0%	0%				
س10	التكرار	11	14	7	1	0	4.06	0.82	4.00	فوق المتوسط
	النسبة	33%	42%	21%	3%	0%				
س11	التكرار	7	9	13	3	1	3.54	1.03	3.00	فوق المتوسط
	النسبة	21%	27%	39%	9%	3%				
س12	التكرار	9	20	2	2	0	4.09	0.76	4.00	فوق المتوسط
	النسبة	27%	61%	6%	6%	0%				
المتوسط الحسابي العام							4.08			فوق المتوسط

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات spss24

يبين الجدول(8) أعلاه الذي يمثل عبارات بعد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، حيث قدرت درجة تقييم العبارة (1) فوق المتوسط وقيمة المتوسط الحسابي ب4.18 ، بينما قدرت درجة تقييم العبارة(2)مرتفع وقيمة المتوسط الحسابي ب4.45، بينما قدر المتوسط الحسابي لكل من العبارات (3,4,5,6,7) ،(4.09,4.18,4.06,3.54,4.09)على التوالي بدرجة تقييم فوق المتوسط .

وهذه النتائج تؤكد لنا بأن العمال كان تقييمهم لبعد الآليات الداخلية فوق المتوسط وكانوا موافقين على العبارات التالية يساهم أعضاء مجلس الإدارة في زيادة القدرة على الكشف والحد من الفساد المالي والإداري. يتميز أعضاء مجلس إدارة الشركة بالخبرة في الجانب المالي والقانوني مما يساعد في سرعة اكتشاف الفساد المالي والإداري، للمراجع استقلالية فيما يخص مراجعة الكشوف المالية داخل الشركة دون وجود أي ضغوطات خارجية، أعضاء لجنة المراجعة داخل الشركة يتميزون بالخبرة والاحترافية مما يساهم ذلك في الكشف عن الفساد المالي والإداري، يتم مكافأة المدير التنفيذي والموظفين داخل الشركة بناء على مجهوداتهم المبذولة داخل الشركة بهدف تحسين الأداء. وهذا راجع الى عدم وجود مكافأة من طرف المدير لعماله في الشركة. تقوم لجنة المراجعة داخل الشركة بالتحكم في كل الجوانب التي لها علاقة بعملها بالإضافة الى قيامها بمراجعة نتائج التدقيق فيما بعد. كما وافق العمال بشدة لعبارة من خلال القوانين والتشريعات تقوم لجنة التدقيق في الشركة على اتباع المصداقية في المعلومات ، وهذا راجع لتطبيق الشركة للقوانين بالشكل الجيد.

2-2: الآليات الخارجية:

الجدول(9): تقييم الآليات الخارجية لحوكمة الشركات **انظر ملحق(09)**

العبارات	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال	التقييم
س13	التكرار	10	21	2	0	0	4.24	0.56	4.00	مرتفع
	النسبة	30%	64%	6%	0%	0%				
س14	التكرار	12	17	2	1	1	4.15	0.90	4.00	فوق المتوسط
	النسبة	36%	52%	6%	3%	3%				
س15	التكرار	7	22	4	0	0	4.09	0.57	4.00	فوق المتوسط
	النسبة	21%	67%	12%	0%	0%				
س16	التكرار	16	15	1	1	0	4.39	0.70	4.00	مرتفع
	النسبة	49%	46%	3%	3%	0%				
س17	التكرار	11	19	3	0	0	4.24	0.61	4.00	مرتفع
	النسبة	33%	58%	9%	0%	0%				
س18	التكرار	13	16	3	1	0	4.24	0.75	4.00	مرتفع
	النسبة	39%	49%	9%	3%	0%				
س19	التكرار	6	21	6	0	0	4.00	0.61	4.00	فوق المتوسط
	النسبة	18%	64%	18%	0%	0%				
المتوسط الحسابي العام							4.19			فوق المتوسط

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات spss24

يبين الجدول(9) أعلاه الذي يمثل عبارات بعد الآليات الخارجية لحوكمة الشركات، حيث قدرت درجة تقييم العبارة (8) مرتفع وقيمة المتوسط الحسابي ب4.24، بينما قدرت درجة تقييم عبارتي ،(9,10)فوق المتوسط و قيمة المتوسط الحسابي ب(4.15,4.09)على التوالي، بينما قدر المتوسط الحسابي لكل من العبارات(11,12,13),(4.39,4.24,4.24)على التوالي بدرجة تقييم مرتفع،قدر المتوسط الحسابي للعبارة(14),(4)بدرجة تقييم فوق المتوسط.

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن عمال الشركة موافقين بشدة على العبارات التالية للمدقق الخارجي دورا هاما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية داخل الشركة، تقوم الشركة بالعمل على تحسين جودة المنتوج بهدف البقاء في السوق والقدرة على المنافسة، تعين المراجع الخارجي للشركة في طرف لجنة المراجعة يتم استقلالية تامة دون أي ضغوطات، تعتمد الشركة على الوسائل الحديثة في عملية التسيير بهدف تسهيل التعاملات في كل الجوانب وخاصة مع المراجع الخارجي من أجل كشف الأخطاء والتلاعبات التي قد تقع داخل الشركة. وموافقين على العبارات التالية تعمل وتسهر الشركة دائما على الالتزام بالقوانين والتشريعات بشكل واسع، تعين المراجع الخارجي داخل الشركة يتم على أساس الخبرة في مجال التدقيق، يتم اتخاذ القرار من طرف الشركة بناء على تقرير صادر من طرف المراجع الخارجي.

3-2: الفساد المالي والاداري.

الجدول(10): تقييم الفساد المالي والإداري **انظر ملحق(10)**

العبارات	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال	التقييم
س20	التكرار	15	15	2	0	1	4.30	0.84	4.00	مرتفع
	النسبة	46%	46%	6%	0%	3%				
س21	التكرار	7	21	4	1	0	4.03	0.68	4.00	فوق المتوسط
	النسبة	21%	64%	12%	3%	0%				
س22	التكرار	4	7	8	8	6	2.84	1.30	3.00	متوسط
	النسبة	12%	21%	24%	24%	18%				
س23	التكرار	4	2	9	12	6	2.57	1.22	2.00	تحت المتوسط
	النسبة	12%	6%	27%	36%	18%				
س24	التكرار	11	17	0	3	2	3.96	1.13	4.00	فوق المتوسط
	النسبة	33%	52%	0%	9%	6%				
س25	التكرار	3	1	5	18	6	2.30	1.10	2.00	تحت المتوسط
	النسبة	9%	3%	15%	55%	18%				
س26	التكرار	2	4	2	12	13	2.09	1.23	2.00	تحت المتوسط
	النسبة	6%	12%	6%	36%	39%				
المتوسط الحسابي العام							3.15			متوسط

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامجspss24

يبين الجدول(10) أعلاه الذي يمثل عبارات بعد الفساد المالي والإداري، حيث قدرت درجة تقييم العبارة (15)مرتفع وقيمة المتوسط الحسابي ب4.30 ، بينما قدرت درجة تقييم عبارتي (16,19)بفوق المتوسط وبمتوسط حسابي قدره (4.03,3.96)على التوالي، بينما قدرت العبارة (17)بدرجة تقييم متوسط وبمتوسط حسابي قدره 2.84، قدرت درجة تقييم العبارات التالية (18,20,21)بتحت المتوسط وبمتوسط حسابي قدره (2.57,2.30,2.09)على التوالي.

يمكننا القول أن العمال موافقين بشدة على العبارة التالية يعي عمال الشركة بمخاطر الفساد المالي والإداري، وموافقين على العبارتين عمال الشركة لا يقومون بإفشاء الأسرار الخاصة بالشركة بالإضافة الى أنهم يقومون بأداء مهامهم ويحترمون التعليمات الصادرة من طرف الرؤساء، قيام الشركة بتنفيذ القوانين بهدف محاربة الفساد المالي والإداري. بينما معارضين على العبارات التالية يتم استخدام النفوذ من طرف الموظفين داخل الشركة بهدف تحقيق منافع خاصة، وضع مبررات قد تبدو منطقية لارتكاب الفساد المالي والإداري، تتم المتاجرة بالوظيفة داخل الشركة من خلال الحصول على مقابل من طرف عملاء الشركة بطريقة غير قانونية ولا تسمح بها الشركة. ومحايدين للعبارة سوء استعمال السلطة من طرف المسؤولين وعدم محافظهم على كرامة الموظف داخل الشركة بهدف تحقيق المكاسب الخاصة بهم.

الجدول(11):تقييم متغير الفساد من ناحية كل بعد **انظر ملحق(11)**

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال	التقييم
G1	4.08	4.086	4	فوق المتوسط
G2	4.19	4.194	4.142	فوق المتوسط

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء مخرجات برنامج spss24

من خلال الجدول(11)أعلاه أن هناك اختلافات في المتوسطات الحسابية العامة بين البعدين ، وقد احتل البعد الآليات الخارجية(G2) المرتبة الأولى حيث قدر المتوسط الحسابي ب4.13 وهذا يدل على أنه أكثر الأبعاد تجاوبا، ثم تأتي في الرتبة الثانية الآليات الداخلية(G1) حيث قدر المتوسط الحسابي ب4.08 .

الجدول(12): تقييم متغير الفساد

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال	التقييم
Cor	3.15	3.160	3	متوسط

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامجspss24

من خلال الجدول(12)أعلاه يبين المتوسط الحسابي للفساد المالي والإداري (Cor) المقدر ب3.15.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج واختبار الفرضيات(العلاقة الارتباطية)

سنتناول في هذا المطلب مناقشة نتائج واختبار فرضيات التي بنيت عليها الدراسة الحالية.

هناك عدة معاملات يمكن الاعتماد عليه من أجل هذه الدراسة، الا أن المعاملات التي يمكن الاعتماد عليها تمثلت في كل من:

أ- معامل بيرسون: من أجل توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

ب-معامل الانحدار البسيط: لتوضيح علاقة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

1-1: الفرضية الخاصة بعلاقة الارتباط:

ينطوي على قياس العلاقة الارتباطية بين كل من المتغيرات التابعة والمستقلة الخاصة بهذه الدراسة.

اختبار العلاقة الارتباطية (معامل بيرسون):

1-اختبار الفرضية الاولى: " هل توجد علاقة ارتباطية بين الآليات الداخلية والفساد المالي والإداري "

عينة الدراسة : سيتم اختبار الفرضيتين التاليتين.

H0=لا توجد علاقة ارتباطية بين الآليات الداخلية والفساد المالي والإداري محل الدراسة.

H1= توجد علاقة ارتباطية بين الآليات الداخلية والفساد المالي والإداري محل الدراسة.

الجدول(13): معامل ارتباط المتغيرين الآليات الداخلية والفساد المالي والإداري **انظر ملحق(10)**

	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
الآليات الداخلية	%0.5	%97
الفساد المالي والإداري	%0.5	%97

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامجspss24

من خلال الجدول(13) نلاحظ قيمة معامل الارتباط r=0.05 ، كما أن القيمة الاحتمالية قدرت بsig=0.977 وهي أكبر من القيمة المعنوية المحصورة بين 0.05 و0.10 ، وعليه نقبل الفرضية الصفريةH0 ونرفض الفرضية البديلةH1.

2-اختبار الفرضية الثانية: " هل توجد علاقة ارتباطية بين الآليات الخارجية والفساد المالي والإداري "

عينة الدراسة: سيتم اختبار الفرضيتين التاليتين .

H0= لا توجد علاقة ارتباطية بين الآليات الخارجية والفساد المالي والإداري محل الدراسة .

H1= توجد علاقة ارتباطية بين الآليات الخارجية والفساد المالي والإداري محل الدراسة.

الجدول (14):معامل ارتباط المتغيرين الآليات الخارجية والفساد المالي والإداري **انظر ملحق(11)**

	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
الآليات الخارجية	28%	10%
الفساد المالي والإداري	28%	10%

.spss24 **مصدر**: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامج

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط0.288=r ، كما أن القيمة الاحتمالية قدرت ب0.104=sig ، وهي أكبر من القيمة المعنوية المحصورة بين 0.05 و0.10، وعليه نقبل الفرضية الصفرية0H، ونرفض الفرضية البديلة1H.

3-اختبار الفرضية الثالثة:" هل توجد علاقة ارتباطية بين الحوكمة والفساد المالي والإداري."

عينة الدراسة :سيتم اختبار الفرضيتين التاليتين.

0H= لا توجد علاقة ارتباطية بين الحوكمة والفساد المالي والإداري محل الدراسة.

1H= توجد علاقة بين الحوكمة والفساد المالي والإداري محل الدراسة.

الجدول(15):معامل ارتباط الحوكمة والفساد المالي والإداري **انظر ملحق(12)**

	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
الحوكمة	14%	42%
الفساد المالي والإداري	14%	42%

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامج spss24

من خلال الجدول(15) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط r=0.144، كما أن القيمة الاحتمالية قدرت بـsig=0.424، أكبر من القيمة المعنوية المحصورة بين 0.05و0.10، وعليه نقبل الفرضية الصفريةH0 ونرفض الفرضية البديلةH1.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات(الأثر)

سنتناول في هذا المطلب مناقشة نتائج واختبار الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة الحالية.

- **اختبار الأثر (معامل الانحدار):**

1-اختبار الفرضية الاولى: " هل تؤثر الآليات الداخلية على الفساد المالي والإداري."

H0= لا يوجد أثر للآليات الداخلية على الفساد المالي والإداري محل الدراسة.

H1= يوجد أثر للآليات الداخلية على الفساد المالي والإداري محل الدراسة.

الجدول(16):معامل انحدار الآليات الداخلية على الفساد المالي والإداري **انظر ملحق(13)**

	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية
الآليات الداخلية	-0.032	97%
الفساد المالي والإداري		97%

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامج spss24

من خلال الجدول(16) نلاحظ أن قيمة معامل الانحدار y=-0.032، كما أن القيمة الاحتمالية قدرت ب0.977=sig وهي أكبر من القيمة المعنوية المحصورة بين 0.05 و0.10، وعليه نرفض الفرضية البديلةH1 ونقبل الفرضية الصفريةH0.

1- **اختبار الفرضية الثانية:** " هل تؤثر الآليات الخارجية على الفساد المالي والإداري. "

H0= لا يوجد أثر للآليات الخارجية على الفساد المالي والإداري محل الدراسة.

H1= توجد أثر للألليات الخارجية على الفساد المالي والإداري محل الدراسة.

الجدول(17):معامل انحدار الآليات الخارجية على الفساد المالي والإداري **انظر ملحق(14)**

	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية
الآليات الخارجية	0.053	10%
الفساد المالي والإداري		10%

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامجspss24

من خلال الجدول(17) نلاحظ أن قيمة معامل الانحدار y=0.053، كما أن القيمة الاحتمالية قدرت ب 0.104=sig وهي أكبر من القيمة المعنوية المحصورة بين0.05 و0.10، وعليه نقبل الفرضية الصفريةH0 ونرفض الفرضية البديلةH1.

-**اختبار الفرضية الثالثة:** " لا تؤثر الحوكمة على الفساد المالي والإداري."

H0= لا يوجد أثر للحوكمة على الفساد المالي والإداري محل الدراسة.

H1= يوجد أثر للحوكمة على الفساد المالي والإداري محل الدراسة.

الجدول(18):معامل انحدار الحوكمة على الفساد المالي والإداري. **انظر ملحق(15)**

	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية
الحوكمة	−0.011	42%
الفساد المالي والإداري		42%

مصدر: من اعداد الطالبتان بناء على مخرجات برنامجspss24

من خلال الجدول(18) نلاحظ أن قيمة معامل الانحدار0.011−=y، وأن القيمة الاحتمالية قدرت بـ0.424=sig وهي أكبر من القيمة المعنوية المحصورة بين 0.05 و0.10، وعليه نرفض الفرضية البديلةH1 ونقبل الفرضية الصفريةH0.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل الى أن الحوكمة ليس لها أثر على الفساد المالي والإداري. انطلاقا من النتائج الاستبيان التي تم تحليله احصائيا ،مما مهد لتأكيد الفرضيات حيث توصلت الدراسة الى أن لا يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الحوكمة والفساد المالي والإداري عند مستوى دلالة آلفا كرونباخ (0.76).

وكذلك تم التوصل من خلال الإجابة على الفرضية الرئيسية على أنها لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الآليات الداخلية والفساد المالي والإداري والآليات الخارجية والفساد المالي والإداري.

تناولنا في مذكرتنا الى أهم الجوانب الاطار النظري لحوكمة الشركات و الفساد المالي والإداري كما تم التطرق بالدراسة الى أهم آليات الحوكمة في محاربة الفساد المالي والإداري.

نتائج الدراسة :

في نهاية هذه الدراسة تم استنتاج ما يلي :

النتائج النظرية:

– تعتبر ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه الشركات، مما تؤدي الى شلل عملية التنمية والبناء الاقتصادي.

–التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يؤدي الى تحسين أداء الشركات وتعظيم الربحية.

–يؤدي الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات الى الحد من الفساد المالي والإداري.

–يعتبر مجلس الإدارة أفضل أداة تساهم في زيادة القدرة على الكشف والحد من الفساد المالي والإداري.

النتائج الميدانية:

–أظهرت الدراسة على وجود علاقة عكسية بين تطبيق حوكمة الشركات للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

–آليات حوكمة الشركات الداخلية ليس لها أثر في محاربة الفساد المالي والإداري وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– آليات حوكمة الشركات الخارجية ليس لها تأثير في محاربة الفساد المالي والإداري.

– الحوكمة ليس لها أثر على الفساد المالي والإداري.

وانطلاقا من طريقة التحليل والمعالجة التي اعتمدنا عليها من خلال جمعنا بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية تم التوصل أثناء اختبار الفرضيات الى النتائج التالية:

- بالنسبة للفرضية الرئيسية التي تم اقتراحها في هذه الدراسة والتي مفادها عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية لآليات حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري، وتفرعت هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية وقد تم التوصل الى نتائج نوضحها كما يلي:

بداية من الفرضية الفرعية الأولى والتي مفادها عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية لآليات حوكمة الشركات الداخلية والفساد المالي والإداري محل الدراسة. وتمثلت الآليات الداخلية لحوكمة الشركات المدروسة في هذه الدراسة في الآليات التالية :مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة التعيينات.

حيث كان هناك توافق وجهات نظر أفراد عينة مجتمع الدراسة مما يعني أن المؤسسات محل الدراسة تتوفر فيه هذه الآليات. وتقع اجابات أفراد العينة ضمن اتجاه موافق بشدة وموافق بدرجة فوق المتوسط.
بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية والتي مفادها عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية للآليات حوكمة الشركات الخارجية والفساد المالي والإداري محل الدراسة. وتمثلت الآليات الخارجية لحوكمة الشركات المدروسة في هذه الدراسة في الآليات التالية، سوق العمل الإداري ،التدقيق الخارجي ،الاندماجات و الإكتسابات ،التشريعات والقوانين.
حيث كان هناك تطابق وجهات نظر أفراد عينة مجتمع الدراسة وتقع اجابات أفراد العينة ضمن اتجاه موافق بدرجة تقييم فوق المتوسط.
بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة والتي مفادها عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين الحوكمة والفساد المالي والإداري محل الدراسة.

- بالنسبة للفرضية الرئيسية الثانية التي تم اقتراحها في هذه الدراسة والتي مفادها جاء في شكل عدم وجود أثر ذات دلالة احصائية لحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري محل الدراسة. حيث تفرعت هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية نستعرضها كالآتي:
- بعد اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة والتي جاءت في شكل عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لآليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية على الفساد المالي والإداري محل الدراسة.

اقتراحات:

نقترح مجموعة من التوصيات في ضوء النتائج الموصل اليها من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية في محاربة الفساد المالي والإداري:

– يجب أن يأخذ موضوع الحوكمة حيز الاهتمام لدى المسؤولين كونه صارمن أهم المعايير الدولية فيما يخص تطوير الأسواق والحفاظ على حقوق المساهمين.

– يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على توفير كافة المعلومات وضمان سلامة تقارير الشركة.

– ضرورة التوسع في تطبيق آليات الحوكمة واصدار قوانين تنص على تطبيقها.

– لابد من وضع استراتيجيات لحوكمة الشركات وتعزيز مفهوم حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري.

آفاق الدراسة:

من حوصلة ما تعرضنا له في هذه المذكرة المتواضعة ، نطمح مستقبلا في توسيع الدراسة الى أبحاث اخرى، والتي من شأنها تثري هذا الموضوع ،لذا نقترح بعض المواضيع التي لها علاقة بهذه الدراسة

- دور الحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.
- حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.

وفي الأخير لا يسعنا الا أن نشكر الله على حسن عونه وتوفيقه لنا ، فإن أصبنا فمن الله وحده وإن أخطأنا فمن نفسنا والشيطان ،الى هنا تكون قد أكملنا هذه الدراسة فلم يبقى لنا الا أن ندعو الله أن يوفقنا.

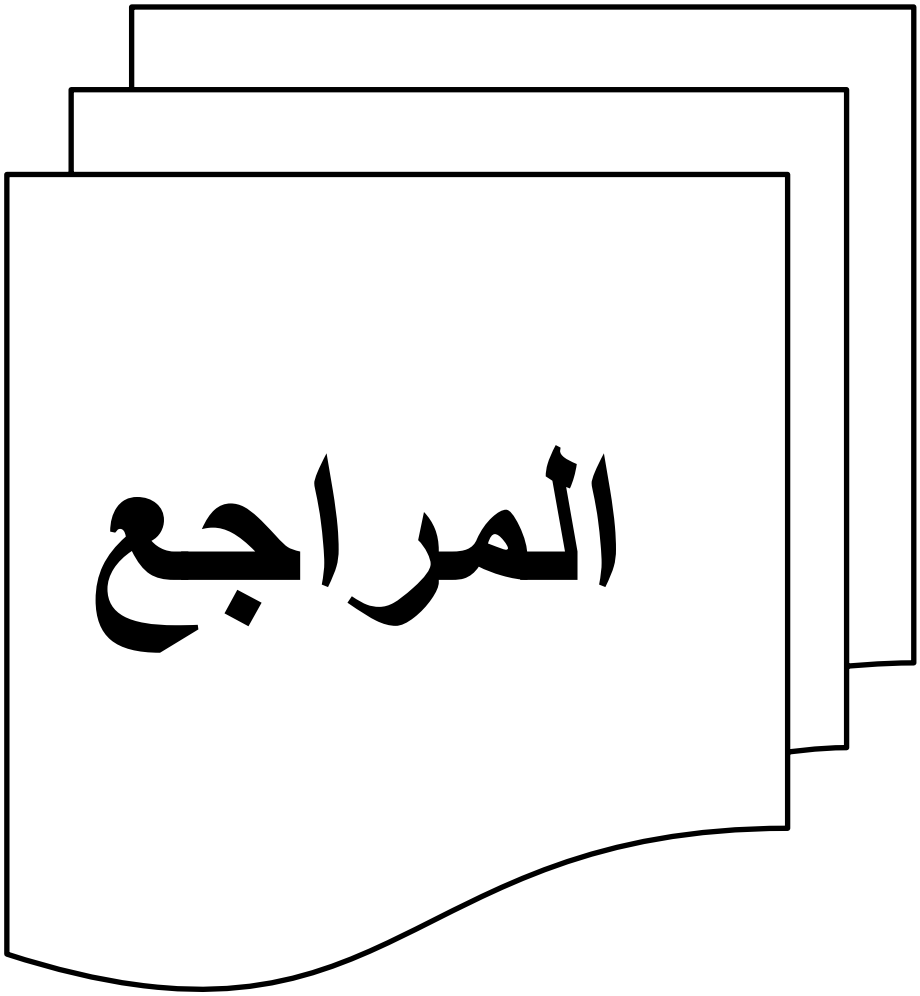
المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

الكتب

1- بدر محمد السيد القزاز، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري "دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي"، دار الفكر الجامعي أمام كلية الحقوق ،الاسكندرية، 2015، الطبعة 1.

2- تامر خميس ،اتجاهات تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في ضوء التشريعات ذات العلاقة، دار تويتة للنشر والتوزيع، مصر، 2019.

3- شمري هاشم، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية ،عمان، 2011، طبعة1.

4- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات ، المفاهيم ، مبادئ ، التجارة متطلبات ، دار الجامعية ،مصر ، 2007.

5- عباس محمد التميمي، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، ص14.

6- ماهر جابر محمد ،حوكمة الجامعات العالمية العربية ، دار الصنف للنشر والتوزيع ،عمان,2011.

7- محسن أحمد الخضيري" حوكمة الشركات "مجموعة النيل ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،مصر.

8- محمد أحمد كاسب خليفة ،حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2020.

9- محمد مهدي عابدين ، الحوكمة في الشركات والبنوك ودورها في ضبط أعمالها والرقابة عليها، دراسة تحليلية، اجرائية، تطبيقية، دار محمود، مصر.

10- مصطفى يوسف كافي، الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق، دار رسلان للنشر والتوزيع,2018، الطبعة 1.

11- ناصر عبد الحميد ،حوكمة الشركات في أسواق الناشئة ،مركز الخبرات المهنية للإدارة ، بميك ، 2014.

المجلات:

1- بلبة ريمة، الاجراءات القانونية لاندماج الشركات التجارية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر، العدد01, 2022/04/27، المجلد15.

2- خلف الله ين يوسف، زيتوني كمال، دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية, جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر، العدد1 ،2019، مجلة جديد الاقتصاد.

3- سامية حمريش، "الفساد المالي والإداري،أسبابه، مظاهره، وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته "، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد5، 2018.

4- عابد سليمة، عمراني سفيان، دور المؤسسات والتشريعات في دعم أداء سوق العمل، دراسة حالة الجزائر، المجلد الثامن، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة سويس، كلية التجارة الاسماعيلية، العدد الأول، 2011.
5- عبد الرحمان اسامه، الموسوعة السياسية، 2019/12/14.
6- علي فلاق، طبني مريم، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 4جوان2015، جامعة المدية.
7- فيصل محمود الشوارة ،قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والرقابة منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للكلية الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد2، 2009.
8- قاسم علوان سعيد، سما عادل أحمد، الفساد المالي والإداري المفهوم-الأسباب-الآثار-وسائل المكافحة مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية علمية محكمة، العدد11، 2014.
9- محيى محمد مسعد، دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري(مع الإشارة للوضع في مصر)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد55، أفريل2014.
10- ياسين قوتال، خذيري حنان، آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته، جامعة تبسة، خنشلة،العدد5، جانفي2016، مجلة الحقوق والعلوم السياسية.

المذكرات

1- أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر spf250، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه.
2- بغو محمد الصغير، أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة نفطال، وحدةGPL، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي.
3- بوراس بودالية ، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي، أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021_2022.
4- حمادة نبيل أثر تطبيق الحوكمة علي الجودة المراجعة المالية ،دراسة حالة الجزائر ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ،علوم التسيير ،مالية ومحاسبة ،جامعة الجزائر، 03، 2012،2011.
5- حويفي حمزة ، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في المقومات الافصاح وأثرها على الأداء المالي، دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015.

6- شهاب شبرو، فريد عدائكة، محمد صدام ذياب، دور الحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد المالي "دراسة ميدانية" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016-2017.
7- صليحة بوجادي، آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الاسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاسلامية، كلية العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، 2017_2018.
8- عزيز لوجاني، دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات "دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019_2020.
9- ميكرا كراسيني ،حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة ،مركز المشروعات ا لدولية cipe نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح ،اوت ،2008.
10- ندى عمرو عياش ،فعالية آليات الحوكمة الداخلية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة إحصائية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة ،جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي ،2020-2021.
11- هاني شقران ،"حوكمة الشركات كمدخل لمحاربة الفساد "، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم والآداب، جامعة العلوم و التكنولوجيا، الأردن.
12- يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد بورة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة بوبكر القايد،تلمسان،2014-2015.

الملتقيات:

1- بروش زين الدين ،دهيمي جابر ،دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري ،الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،يومي 6-7ماي 2012.

الملاحق

استمارة الاستبيان

يندرج هذا الاستبيان في اطار استكمال اعداد مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي, لإعداد مذكرة تخرج في ادارة الأعمال تحت عنوان " **حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والاداري**".

نرجو من سيادتكم مساعدتنا في اتمام هذا العمل من خلال قراءة الفقرات (العبارات) بتمعن والاجابة عنها ,نؤكد لكم ان الأجوبة المقدمة لن تستغل إلا في إطار البحث الموضوع عنوانه في الفقرة أعلاه كما نضمن لكم السرية التامة.

لكم منى جزيل الشكر علي تعاونكم

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: 20-29سنة ☐ 30-39سنة ☐ 40-49سنة ☐ 50سنة فما فوق ☐

المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستر ☐ دكتورة ☐

الخبرة المهنية: أقل من 5سنوات ☐ من5الى 10سنوات ☐ اكثر من 10سنوات ☐

المستوى الوظيفي: رئيس قسم الادارة والمالية ☐ رئيس مصلحة الميزانية والمالية ☐
محاسب ☐ رئيس مصلحة المستخدمين ☐ عون مراقبة النوعية ☐ عون التدقيق
ومراقبة التسيير ☐ رئيس مصلحة البيع ☐ رئيس مصلحة تسيير المخزون ☐
أخر ☐

المحور الاول : الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة.						
الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
	أولا: الآليات الداخلية.					
1	يساهم أعضاء مجلس الادارة في زيادة القدرة على الكشف والحد من الفساد المالي والاداري					
2	من خلال القوانين والتشريعات تقوم لجنة التدقيق في الشركة على اتباع المصداقية في المعلومات					
3	يتميز أعضاء مجلس ادارة الشركة بالخبرة في الجانب المالي والقانوني مما يساعد في سرعة اكتشاف الفساد المالي والاداري					
4	للمراجع استقلالية فيما يخص مراجعة الكشوف المالية داخل الشركة دون وجود أي ضغوطات خارجية					
5	أعضاء لجنة المراجعة داخل الشركة يتميزون بالخبرة والاحترافية مما يساهم ذلك في الكشف عن الفساد المالي والاداري					
6	يتم مكافأة المدير التنفيذي والموظفين داخل الشركة بناء على مجهوداتهم المبذولة داخل الشركة بهدف تحسين الاداء					
7	تقوم لجنة المراجعة داخل الشركة بالتحكم في كل الجوانب التي لها علاقة بعملها, بالإضافة الى قيامها بمراجعة نتائج التدقيق فيما بعد					

	ثانيا: الآليات الخارجية.					
1	للمدقق الخارجي دورا هاما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية داخل الشركة.					
2	تعمل وتسهر الشركة دائما على الالتزام بالقوانين والتشريعات بشكل واسع.					
3	تعين المراجع الخارجي داخل الشركة يتم على أساس الخبرة في مجال التدقيق.					
4	تقوم الشركة بالعمل على تحسين جودة المنتوج بهدف البقاء في السوق والقدرة على المنافسة.					
5	تعين المراجع الخارجي للشركة في طرف لجنة المراجعة يتم في استقلالية تامة دون اي ضغوطات.					
6	تعتمد الشركة على الوسائل الحديثة في عملية التسيير بهدف تسهيل التعاملات في كل الجوانب وخاصة مع المراجع الخارجي من أجل كشف الأخطاء والتلاعبات التي قد تقع داخل الشركة.					
7	يتم اتخاذ القرار من طرف الشركة بناء على تقرير صادر من طرف المراجع الخارجي.					

المحور الثاني: الفساد المالي والإداري.						
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يعي عمال الشركة بمخاطر الفساد المالي والاداري.					
2	عمال الشركة لا يقومون بإفشاء الاسرار الخاصة بالشركة, بالإضافة الى أنهم يقومون بأداء مهامهم ويحترمون التعليمات الصادرة من طرف الرؤساء.					
3	سوء استعمال السلطة من طرف المسؤولين وعدم محافظهم على كرامة الموظف داخل الشركة بهدف تحقيق المكاسب الخاصة بهم.					
4	يتم استخدام النفوذ من طرف الموظفين داخل الشركة بهدف تحقيق منافع خاصة.					
5	قيام الشركة بتنفيذ القوانين بهدف محاربة الفساد المالي والاداري.					
6	وضع مبررات قد تبدو منطقية لارتباك الفساد المالي والاداري.					
7	تتم المتاجرة بالوظيفة داخل الشركة من خلال					

	الحصول على مقابل من طرف عملاء الشركة بطريقة غير قانونية ولا تسمح بها الشركة.					

الملحق(02):معامل ارتباط ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,760	26

الملحق(03):توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	24	72,7	72,7	72,7
	أنثى	9	27,3	27,3	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملحق(04):توزيع أفراد العينة حسب العمر

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 30الى 39	15	45,5	45,5	45,5
	40من 49الى	9	27,3	27,3	72,7
	50فما فوق	9	27,3	27,3	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملحق(05):توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	9	27,3	27,3	27,3
	ماستر	6	18,2	18,2	45,5
	أخرى	18	54,5	54,5	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملحق(06):توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من أقل 5سنوات	1	3,0	3,0	3,0
	من 5الى 10سنوات	17	51,5	51,5	54,5
	من 10أكثر سنوات	15	45,5	45,5	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملحق(07):توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الادارة قسم رئيس والمالية	1	3,0	3,0	3,0
	الميزانية مصلحة رئيس والمالية	1	3,0	3,0	6,1
	محاسب	2	6,1	6,1	12,1
	مصلحة رئيس المستخدمين	1	3,0	3,0	15,2
	النوعية مراقبة عون	1	3,0	3,0	18,2
	ومراقبة التدقيق عون التسيير	1	3,0	3,0	21,2
	البيع مصلحة رئيس	3	9,1	9,1	30,3
	تسيير مصلحة رئيس المخزون	3	9,1	9,1	39,4
	أخرى	20	60,6	60,6	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملحق(08): تقييم الأليات الداخلية لحوكمة الشركات

Statistiques

		مجلس أعضاء يساهم القدرة زيادة في الادارة والحد الكشف على المالي الفساد من والاداري	القوانين خلال من لجنة تقوم والتشريعات الشركة في التدقيق المصداقية اتباع على المعلومات في	مجلس أعضاء يتميز بالخبرة الشركة ادارة المالي الجانب في يساعد مما والقانوني اكتشاف سرعة في المالي الفساد والاداري	فيما استقلالية للمراجع مراجعة يخص داخل المالية الكشوف أي وجود دون الشركة خارجية ضغوطات	لجنة أعضاء داخل المراجعة يتميزون الشركة والاحترافية بالخبرة في ذلك يساهم مما الفساد عن الكشف والاداري المالي	المدير مكافأة يتم والموظفين التنفيذي بناء الشركة داخل مجهوداتهم على الشركة داخل المبذولة الأداء تحسين بهدف	المراجعة لجنة تقوم بالتحكم الشركة داخل التي الجوانب كل في بعملها علاقة لها قيامها الى بالإضافة التدقيق نتائج بمراجعة بعد فيما
N	Valide	33	33	33	33	33	33	33
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,1818	4,4545	4,0909	4,1818	4,0606	3,5455	4,0909
Médiane		4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	3,0000	4,0000
Ecart type		,68258	,50565	,72300	,58387	,82687	1,03353	,76500

الملحق(09):تقييم الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

Statistiques

		الخارجي للمدقق في هاما دورا على المساعدة نوعية تحسين المالية الكشوفات الشركة داخل	وتسهر تعمل على دائما الشركة بالقوانين الالتزام بشكل والتشريعات واسع	المراجع تعين داخل الخارجي على يتم الشركة في الخبرة أساس التدقيق مجال	الشركة تقوم على بالعمل جودة تحسين بهدف المنتوج السوق في البقاء على والقدرة المنافسة	المراجع تعين للشركة الخارجي لجنة طرف في في يتم المراجعة تامة استقلالية أي دون ضغوطات	على الشركة تعتمد الحديثة الوسائل عملية في التسييربهدف التعاملات تسهيل الجوانب كل في مع وخاصة الخارجي المراجع كشف أجل من الأخطاء	القرار اتخاذ يتم الشركة طرف من تقرير على بناء طرف من صادر الخارجي المراجع
N	Valide	33	33	33	33	33	33	33
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,2424	4,1515	4,0909	4,3939	4,2424	4,2424	4,0000
Médiane		4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000
Ecart type		,56071	,90558	,57899	,70442	,61392	,75126	,61237

الملحق(10):تقييم الفساد المالي والإداري

Statistiques

		الشركة عمال يعي الفساد بمخاطر والاداري المالي	لا الشركة عمال بإفشاء يقومون الخاصة الأسرار بالاضافة بالشركة يقومون أنهم الى مهامهم بأداء ويحترمون الصادرة التعليمات الرؤساء طرف من	استعمال سوء طرف من السلطة وعدم المسؤولين على محافظتهم الموظف كرامة الشركة داخل تحقيق بهدف الخاصة المكاسب بهم	النفوذ استخدام يتم طرف من داخل الموظفين بهدف الشركة منافع تحقيق خاصة	بتنفيذ الشركة قيام بهدف القوانين الفساد محاربة والاداري المالي	قد مبررات وضع منطقية تبدو الفساد لارتكاب والاداري المالي	المتاجرة تتم داخل بالوظيفة خلال من الشركة على الحصول طرف من مقابل الشركة عملاء غير بطريقة تسمح ولا قانونية الشركة بها
N	Valide	33	33	33	33	33	33	33
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,3030	4,0303	2,8485	2,5758	3,9697	2,3030	2,0909
Médiane		4,0000	4,0000	3,0000	2,0000	4,0000	2,0000	2,0000
Ecart type		,84723	,68396	1,30195	1,22552	1,13150	1,10354	1,23399

الملحق(11):معامل ارتباط المتغيرين الآليات الداخلية والفساد المالي والإداري

Corrélations

		G1	Cor
G1	Corrélation de Pearson	1	,005
	Sig. (bilatérale)		,977

	N	33	33
Cor	Corrélation de Pearson	,005	1
	Sig. (bilatérale)	,977	
	N	33	33

الملحق(12):معامل ارتباط المتغيرين الآليات الخارجية و الفساد المالي والإداري

Corrélations

		Cor	G2
Cor	Corrélation de Pearson	1	,288
	Sig. (bilatérale)		,104
	N	33	33
G2	Corrélation de Pearson	,288	1
	Sig. (bilatérale)	,104	
	N	33	33

الملحق(13):معامل ارتباط الحوكمة والفساد المالي والإداري

Corrélations

		Cor	Gove
Cor	Corrélation de Pearson	1	,144
	Sig. (bilatérale)		,424

	N	33	33
Gove	Corrélation de Pearson	,144	1
	Sig. (bilatérale)	,424	
	N	33	33

الملحق(14):معامل انحدار الآليات الداخلية والفساد المالي والإداري

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,005[a]	,000	-,032	,63759

a. Prédicteurs : (Constante), G1

الملحق(15):أثر الآليات الداخلية على الفساد المالي والإداري

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,000	1	,000	,001	,977[b]
	Résidu	12,602	31	,407		
	Total	12,602	32			

a. Variable dépendante : Cor

الملحق(16):معامل انحدار الآليات الخارجية على الفساد المالي والإداري

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,288[a]	,083	,053	,61063

a. Prédicteurs : (Constante), G2

الملحق(17):أثر الآليات الخارجية على الفساد المالي والإداري

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,044	1	1,044	2,799	,104[b]
	Résidu	11,559	31	,373		
	Total	12,602	32			

a. Variable dépendante : Cor

b. Prédicteurs : (Constante), G2

الملحق(18):معامل انحدار الحوكمة على الفساد المالي والإداري

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,144[a]	,021	-,011	,63095

a. Prédicteurs : (Constante), Gove

الملحق(19):أثر الحوكمة على الفساد المالي والإداري

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,261	1	,261	,656	,424[b]
	Résidu	12,341	31	,398		
	Total	12,602	32			

a. Variable dépendante : Cor

b. Prédicteurs : (Constante), Gove

الملخص:

تعد حوكمة الشركات من أهم الآليات الضرورية لمحاربة الفساد المالي والإداري، وقد اكتسبت الحوكمة أهمية كبيرة للدول النامية وهدفت هذه الدراسة الى تحليل وتحديد أثر الحوكمة في محاربة الفساد المالي والإداري.

ولتحقيق هذه الدراسة فقد تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة مكونة من 50 عامل على مستوى بلدية الرحوية ، O.N.A.B، وتم استرجاع 33 استبانة قابلة للمعالجة باستخدام برنامجSPSS.V.24

وقد أظهرت الدراسة الى أن الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ليس لها علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية وأثر بالفساد، كما أن الآليات الخارجية لحوكمة الشركات ليس لها كذلك علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية وأثر بالفساد المالي والإداري، وعليه توصلت الدراسة الى أن الحوكمة ليس لها علاقة وأثر بالفساد المالي والإداري.

الكلمات المفتاحية :الحوكمة ، الفساد المالي والإداري

Summary:

Corporate governance is one of the most important mechanisms necessary to combat financial and administrative corruption. Governance has gained great importance in developing countries. This study aimed to analyze and determine the impact of governance in combating financial and administrative corruption.

To achieve this study, a sample of 50 workers was selected from the study population at the municipality level of Al-Rahawiyyah, and 33 questionnaires that could be processed were retrieved using the O.N.A.B program SPSS.V.24.

The study showed that the internal mechanisms of corporate governance do not have a statistically significant correlation and impact on corruption, just as the external mechanisms of corporate governance do not have a statistically significant correlation or impact on financial and administrative corruption, and accordingly the study concluded that governance has no relationship and impact on financial corruption. and administrative.

Keywords: governance, financial and administrative corruption